impunity watch

Perspectives Series | كانون الثاني 2013

موجز سياسي:
المبادئ التوجيهيّة
لعمليّة إحياء الذاكرة

Impunity Watch
إمبيونيتي ووتش
هي منظمة دوليّة لا تبغي الربح مقّرها هولندا وهدفها المساءلة عن الفظائع المتركبة في الدول الخارجة من ماضٍ دامٍ. تُجري المنظمة بحوثاً دوريّةً ومنتظمة لمعالجة الأسباب الجذريّة لحالات الإفلات من العقاب والعقبات التي تعترض القضاء على هذه الأخيرة. وتتضمن هذه البحوث التعبير عن أصوات المجتمعات المحليّة المتأثرة من أجل الخروج بنصيحةٍ سياسيّةٍ مبنيّة على البحوث ومتصلة بالعمليّات الرامية إلى التشجيع على الحقيقة والعدالة والجبر وعدم تكرار أعمال العنف. نعمل عن كثبٍ مع منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز تأثيرها في عمليّة وضع السياسات ذات الصلة وتطبيقها.

فهرس

موجز 1
استعراض الدول الخمس التي شملها البحث..... 2
المبادئ التوجيهيّة..... 4
السياق..... 5
النقد الذاتي..... 7
المشاركة..... 10
التكامل..... 12
سير العمليّة 14
تعدّد الروايات..... 15
الشباب..... 17
التسييس..... 18

موجز

في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2012، نظّمت إمبيونيتي ووتش Impunity Watch *المنتدى الدولي لتشارك مبادرات إحياء الذاكرة International Memory Initiatives Exchange Forum* في بنوم بين في كمبوديا بالتعاون مع شركاء محليين مثال يوث فور بيس وكداي كارونا وبرنامج تنمية موارد الشباب.
جمع المنتدى هيئات مهنيين وخبراء وواضعي سياسات للتباحث في نتائج بحث أجرته إمبيونيتي ووتش Impunity Watch في مجال عمليّة إحياء الذاكرة والذي استند على مقارنة بين تجارب خمس دولٍ خارجةٍ من النزاع وهي إفريقيا الجنوبيّة وبوروندي والبوسنة والهرسك وغواتيمالا وكمبوديا.
ولقد خرج البحث ومنتدى التبادل بمجموعة مبادئ توجيهيّة ترمي إلى إعلام وإشراك المهنيين وواضعي السياسات في عمليّات إحياء الذاكرة في الدول الخارجة من نزاعات عنيفة. تُلخَّص المبادئ الثمانية وفقاً للآتي:السياق والتفكير الذاتي النقدي والمشاركة التكامل والعمليّة والروايات المتعددة والشباب والتسييس. يُمثِّل كلّ مبدأ مجموعةً مهمةً من الاعتبارات والقيم التي تساعد في عمليّة اتخاذ القرارات كما تتيح موارد وافية في غياب أي خطوطٍ توجيهيّة حاليّة أُجري البحث بهدف تسليط الضوء على المساهمات التي تُنتجها مبادرات إحياء الذاكرة أمرٌ يساهم في معالجة ممارسات الصمت التي تترسّخ بعد فصول العنف والتي تُديم حالات الإفلات من العقاب. وعليه، وُضعت المبادئ مع توخّي هدفٍ محدد.تعرض هذه الورقة خلاصات البحوث وأمثلة وصفيّة تُشكِّل خلفيّةً تستند إليها مختلف المبادئ والشروحات ذات الصلة.

استعراض الدول الخمس التي شملها البحث

	الأسباب الجذريّة للنزاع العنيف	أبرز فترة (فترات) العنف	أبرز الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان	إجمالي عدد الضحايا	انتهاء أعمال العنف وطبيعة المرحلة الانتقاليّة	آليّة العدالة الانتقاليّة	السياق الحالي ما بعد العنف
إفريقيا الجنوبيّة	إرث استعماري قضى بإخضاع المواطنين من ذوي البشرة غير البيضاء ونظام فصل عنصري منصوص عليه في القانون واندلاع صراع في سبيل التحرير	1994-1948	الفصل العنصري كجريمةٍ بحق الإنسانيّة وأعمال الطرد القسري والفصل والاختفاء والتعذيب والقتل.	25000	تسوية متفاوض عليها بما في ذلك عفو شرطي ولجنة تقصٍّ للحقائق	لجنة تقصٍّ للحقائق والمصالحة بما في ذلك عفوٍ مشروط	انعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والهيكلي واستمرار عمليّة فصل المجتمعات جسدياً واجتماعيّاً والعنصريّة والعنف وارتفاع مستويات الجرم والفقر.
بوروندي	إرث استعماري من العنف والانقسام المناطقي والقبلي وصراعات إثنيّة على السلطة الاقتصاديّة والسياسيّة وحالات انعدام مساواة اجتماعيّة وسياسيّة وترسيخ الانقسام الإثني بما في ذلك قمع عنيف للمدنيين.	أعمال عنف دوريّة منذ الاستقلال عام 1962 بما في ذلك فصول طويلة من العنف في الأعوام 1972 و1988 و1993 وحرب أهليّة بين عامي 1993 و2005.	جرائم ضدّ الإنسانيّة وإبادات جماعيّة.	غير محدد (يُقدّر بمئات الآلاف)	اتفاقيّة سلام وترتيبات لتشارك السلطة بين الإثنيّات ودستور جديد واتفاقيات عديدة لوقف إطلاق النار بما في ذلك تسريح الثوّار بإشراف الأمم المتحدة.	غائبة (أنشئت لجنة حقيقة ومصالحة للعام 2013).	ثقافة الصمت والإفلات من العقاب وحكومة شديدة القمع وتقلّص مساحة المعارضة وتفشّي الفساد والإعدام من دون محاكمة وضعف مؤسسات الدولة
البوسنة والهرسك	توتر إثني وانعدام الاستقرار الاقتصادي والهيكلي وتفكك يوغوسلافيا بما في ذلك إعلان استقلال الجمهوريّة الاشتراكيّة للبوسنة والهرسك	1995-1992	جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانيّة وأعمال قتلٍ جماعي	100000	اتفاقيّة سلام وقيام كيانين سياسيين داخل اتحاد البوسنة والهرسك BiH وجمهوريّة صرب البوسنة	الملاحقات الجنائيّة: الملاحقات الجنائيّة الدوليّة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ICTY ومقرّها لاهاي	ضعف الدولة المركزيّة ومؤسسات الدولة وارتفاع حالات البطالة والعنف في وسط الشباب والفساد وغياب الحقيقة والعدالة والجبر. فشل اتفاقيّة السلام في معالجة جذور النزاع السياسيّة والاجتماعيّة والانشقاقات الإثنيّة الراسخة في هيكليّات اتحاد البوسنة والهرسك وجمهوريّة صرب البوسنة السياسيّة والمؤسساتية

						وملاحقات محليّة وإجراءات مختلطة في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهوريّة صرب البوسنة	
غواتيمالا	عصيان مسلّح في وجه الحكومة وأعمال قمع وولادة مجموعات ثوريّة وعصيان سياسي وعنصريّة وانعدام المساواة الاجتماعيّة	1960-1996	أعمال عنفٍ برعاية الدولة واضطهاد وحالات اختفاء وجرائم ضدّ الإنسانيّة وإبادات جماعيّة	200000	انتقال السلطة من الجيش إلى السلطات المدنيّة بعد اتفاقيّات السلام	مشروع استعادة الذاكرة التاريخيّة REMHI ولجنة إيضاح الحقائق التاريخيّة CEH ونبش الجثث وبرامج الجبر الوطنيّة	جريمة منظمة، وحالات الإفلات من العقاب وانعدام المساواة الشديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وضعف مؤسسات الدولة بما في ذلك السلطة القضائيّة والفساد وأعمال القتل خارج النطاق القضائي واستمرار السلطة بين يدي مرتكبي الجرائم السابقين.
كمبوديا	سياسات الحرب الباردة، ولا سيّما حرب الفيتنام وصراعات السلطة السياسيّة والأيديولوجيّات السياسيّة وأعمال العصيان العنيفة.	نزاع مسلّح وثورة بين عامي 1960 و1975 1975- 1979 (فترة الخمير الحمر) الحرب الأهليّة بين عامي 1979 – 1991	جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانيّة وحالات إفلات من العقاب وإبادات جماعيّة	يُقدِّر العدد بـ1.7 إلى مليوني شخص للفترة بين 1975 و1979 وحدها	اتفاقيّة سلام وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة	ملاحقات جزائيّة مختلفة في داخل الدولة (ECCC)	ثقافة الصمت والإفلات من العقاب والفساد والمحسوبيّات والقمع الحكومي للمعارضة وقمع المجتمع المدني

المبادئ التوجيهيّة

خلال العقد المنصرم، تضاعفت الجهود المبذولة في سبيل التعاطي مع تفشّي أعمال العنف وقابلتها زيادة في الوقت والموارد التي توظّفها فعاليّات كثيرة.
وفيما نبدأ بالنظر بصورة أكثر نقديةً في الآليّات التقليديّة التي سادت الموجة الأولى من أعمال الردّ على العنف (الملاحقات الجزائيّة ولجان تقصّي الحقائق)، ظهرت عمليّة إحياء الذاكرة على أنّها سمة أساسيّة للمجتمعات الخارجة من النزاعات وللدول خلال فترة ما بعد النزاع، والتي عُرفت فيما بعد بالعدالة الانتقاليّة.

ومع أنّ عمليّة إحياء الذاكرة ممارسة ترقى إلى قرونٍ مضت وقد شكّلت ردّ فعل شبه غرائزي على العنف، إلاّ أنّ الاهتمام بهذا الموضوع قد اكتسب زخماً في الآونة الأخيرة واكتسبت العمليّة ديمقراطيّةً أكبر في خلال السنوات القليلة المنصرمة. وباتت الفعاليّات المحليّة والوطنيّة والدوليّة اليوم جزءاً من مبادرات إحياء الذاكرة وتطبيقاتها والتي رمت إلى خدمة أهداف عديدة غداة النزاعات العنيفة.
وحيث يرد المصطلح في غالب الأحيان ضمن مفهوم تخليد الذكرى وعدم تكرار أعمال العنف وأشكال الجبر الرمزيّة، يُبيِّن البحث اليوم كيف أنّ عمليّة إحياء الذاكرة يجب أن تتعدّى هذه المفاهيم التقليديّة لِيُنظر إليها على أنّها تُساهم بطريقةٍ أكثر ديناميكيّةً وتشعباً في محاولة التعاطي مع الماضي العنيف ومحاولة كشف الحقيقة وتحقيق العدالة. ومن هذا المنطلق، تنامت بشكلٍ كبيرعمليّة المشاركة في الذاكرة والصراع على التاريخ والجدال بشأن العلاقة بين الماضي والحاضر.

ولكن في الوقت نفسه، بينما تجلّت هذه التطوّرات واتضحت أكثر فأكثر، فهي لا تزال غير مقترنة بإثباتات تدعم العديد من الافتراضات المتعلقة بعمليّة إحياء الذاكرة، فضلاً عن أنّها تفتقد لأطر العمل اللازمة لتوفير المشاركة بصورة عمليّة. وردّاً على مواطن القصورهذه وإنّما أيضاً بهدف معاينة العلاقة بين عمليّة إحياء الذاكرة والحدّ من حالات الإفلات من العقاب، بادرت إمبيونيتي ووتش Impunity Watch إلى إطلاق برنامج بحث لمعالجة وضع الذاكرة في خمس دولٍ خارجةٍ من النزاعات وهي إفريقيا الجنوبيّة وبوروندي والبوسنة والهرسك وغواتيمالا وكمبوديا.وقد تمّ تحليل نتائج البحث في هذه الدول الخمس باتجاه تشكيل قاعدة عمل المنتدى الدولي لتشارك مبادرات إحياء الذاكرة الذي انعقد في بنوم بين في كمبوديا في شهر أيلول/سبتمبر 2012.

جرى تنظيم المنتدى الدولي لتشارك مبادرات إحياء الذاكرة بالتعاون مع منظمات كمبوديّة محليّة شريكة مثل يوث فور بيس Youth for Peace وكداي كارونا Kdei Karuna وبرنامج تنمية موارد الشباب Youth Resource Development Program

وعلى مرّ خمسة أيام من المداولات، نظر المهنيون والأكاديميّون وواضعو السياسات في مفاهيم أساسيّة مستقاة من المقارنة البحثيّة وسلّطوا الضوء على عناصر جديدة وأشاروا من بين أمور أخرى إلى عدم وجود مبادئ توجيهيّة حاليّة أو قيم يُمكن الاستناد إليها من أجل تسليط الضوء على العمل في مجال الذاكرة. وعليه، خرج البحث ومنتدى تشارك المبادرات بعددٍ من المبادئ (لاسيّما في خلال مداولات مجموعات العمل) التي لحظت كيفية وضع توصيات عمليّة وملموسة يُمكن تطبيقها في حالات وظروفٍ مختلفة بحسب ما أشار إليه المشاركون في منتدى التبادل.

تهدف المبادئ التوجيهيّة الثمانية إلى إعلام وإشراك المهنيين وواضعي السياسات (بما في ذلك الجهات المانحة) في عمليّات إحياء الذاكرة بعد النزاع العنيف. يُمثّل كلٌّ من المبادئ الثمانية مجموعةً من الاعتبارات والقيم التي تُساعد على اتخاذ القرارات فتُشكّل مصدراً مفيداً في غياب أي خطوطٍ توجيهيّة حالية.

عمليّة إحياء الذاكرة
لأغراض هذا الموجز السياسي، يُستخدم مصطلح "عمليّة إحياء الذاكرة" للدلالة على تدابير متأنية ومدروسة تقضي بالحفاظ على ذاكرة ماضٍ عنيف بدلاً من قيام أعمال عفويّة ظرفيّة بعد العنف. وفي حين يتضمن الموجز الحاضر آليات أساسية تتعلق بعملية إحياء الذاكرة والآيلة إلى إعادة البناء الاجتماعيّة، إلاّ أنّ المبادئ التي يوردها وُضعت من قبل مهنيين يسعون من خلالها إعلام واضعي السياسات وأصحاب الممارسات بأنّ عمليّة إحياء الذاكرة هي مدروسة الخطوات والمحطات تحكمها اعتبارات شخصية وخاصة بالسياقات وبالمجتمعات التي تخوضها.
وعلى ضوء ما تقدّم، تشكّل هذه المبادئ الاعتبارات الملائمة الواجب إتباعها في أي مبادرة لإحياء الذاكرة لتكون فاعلة.
وبالطبع، لا تتناقض هذه الفعالية المرجّوة مع إمكانية إسناد هكذا المبادرة على أعمال عفوية تتعلق بالذاكرة سبق وأن أنتجتها المجتمعات الخارجة من النزاع.

مبادرات إحياء الذاكرة
تعني إمبيونيتي ووتش Impunity Watch بمبادرات إحياء الذاكرة باعتبارها أي نشاط يرمي إلى تخليد ذكرى أو تعزيز فهم ماضٍ عنيف، بما في ذلك - من باب التعداد لا الحصر- تشييد النصب التذكاريّة واللوحات وصيانتها وإقامة المتاحف والمعارض والاحتفالات التقليديّة والطقوس والعروض الموسيقيّة والمسرحيّة بشأن مواضيع محددة وتنظيم برامج تربويّة وتوعويّة وبرامج حوار وتذكر وتعليم التاريخ وتجميع المعلومات والمحافظة عليها.

وتستند المبادئ إلى العقد الأخير من العدالة الانتقاليّة فحيث تُضاف عمليّة إحياء الذاكرة إلى مجموعة المقاربات الممكن اعتمادها للتعاطي أعمال العنف. وهناك العديد من الدروس المهمة التي يجب تعلّمها من أجل الارتقاء بعمليّة إحياء الذاكرة إلى أقصاها.

ومع أنّ أهميّة تشارك المبادرات التي ترمي إلى تدعيم الفعاليّات المحليّة المشاركة في عمليّة إحياء الذاكرة لم ترد صراحةً في المبادئ إلا أنّ المشاركين في البحوث وفي المنتدى أثنوا على أهميّتها. باستطاعة الأسرة الدوليّة أن تؤدي دوراً مهماً في عمليّة مماثلة من خلال تسهيل قيام شبكات عابرة للثقافات والمجتمعات من شأنها تعزيز المدافعة. وعلى خطّ مواز، ومن خلال الاتصال بالأفراد والمنظمات في داخل الدول، باستطاعة الفعاليّات الدوليّة والوطنيّة أن تبني على الزخم المنبثق من أعمال العنف وتخصص مساحةً للمجتمع المدني تسمح بتعزيز المطالب المحقّة في سبيل الحقيقة والعدالة والجبر.

تشرح الفقرات الآتية المبادئ التوجيهيّة الثمانية -علماً أنّه لم يتم ترتيبها وفقاً لهرميّةٍ محددة- التي من جهة يؤدّي كلّ منها غايةً أساسيّة ومن جهة أخرى يُشكّل بالتفاعل مع المبادئ الأخرى جزءاً من عمليّة نيّرة لاتخاذ القرارات.ولهذا السبب هناك درجات تداخل متعمدة بين المبادئ.

السياق: يقتضي التعمّق في جذور العنف وطبيعة النزاع وكيفية انتهائه (في حال انتهائه)؛ فضلاً عن الأخذ بالاعتبار الوضع الاجتماعي والسياسي الحالي ومدى استمرارية متخلّفات النزاع مثال العنف البنيوي.

يُشكّل كلّ من التوعية وفهم السياق القائم عنصرين أساسيّين لأي عمليّة تدخل بعد النزاع. وكما يُستشف من المبدأ، يشمل السياق عدداً من العوامل الأساسيّة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنزاع وإنّما أيضاً العوامل الظرفيّة الخاصة بمجتمع أو ثقافةٍ محددة. وعليه، يعني السياق شتّى الطبقات المكونة للمجتمع بما فيها الجوانب التقليديّة والمحليّة والإقليميّة والدوليّة، فضلاً عن تحديد الفعاليّات ذات الصلة وأدوار كلّ منها. كما يعني السياق التعرّف إلى أهميّة المعايير المجتمعيّة والتقاليد الاجتماعيّة الثقافيّة مع مراعاة الاختلافات القائمة داخل المجتمعات.

تقتضي عملية إطلاق مبادرات تتعلق بعملية إحياء الذاكرة الوقوف عند العوامل المتعلقة بالسياق أكثر مما تقتضيه الآليات التقليدية مثال العدالة الجنائيّة. وغالباً ما تتأثر مبادرات إحياء الذاكرة بالعوامل الداخلية والقيم الظرفيّة الخاصة بالوضع الراهن وبدرجة أعلى من تأثيرات العوامل الخارجيّة. ومن شأن فهم السياق والعوامل المرتبطة به أن يضمن مشاركة فاعلة في كيفية التعاطي مع أعمال العنف والمخاطر المترتبة عن التورط فيها، لاسيما لجهة اتخاذ القرارات بشأن كيفية إطلاق وإدارة عملية إحياء الذاكرة؛ فضلاً عن إدراك السياق واستيعابه بشكل ملائم يجنّبان استنساخ نماذج من سياقٍ إلى آخر عملاً ويستبعدان مقاربات "معلّبة تطبّق على الجميع".

وفي سياق الردّ على أعمال العنف، من شأن مقاربة متعدّدة المناهج والأبعاد وأكثر شموليّةً من تلك المبنية على الآليات المجردّة أن تحدث تحوّلات في المشهد الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والقانوني الذي كان قد غذّى أعمال العنف وأدام حالات الإفلات من العقاب. وفي حال لم تعالج أسباب العنف بصورة جذريّة من خلال ضمان الفهم الوافي للسياق، يمكن أن تولّد مناهج الوقاية من التكرار خيبات أمل كبيرة. ويُبيّن البحث أنّه بحسب المقاربة المتبعة، تُساهم عمليّة إحياء الذاكرة في التحوّل الإيجابي ولكنّها غالباً ما ترمز إلى قصور في الاعتراف بأعمال العنف وأسبابه.

استقدام النماذج والمقاربات المعلّبة المطبّقة على الجميع

فرضية أن تكون هناك نماذج ناجحة تقضي بنسخ نماذج العدالة الانتقاليّة من سياق إلى آخر فقدت مصداقيتها بشكل ملحوظ. ففي الاتجاه نفسه، سجّلت دلالات كثيرة تشير إلى التأثير السلبي الذي ألحقه تطبيق نموذج لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في إفريقيا الجنوبيّة المفترض نجاحه في دول وسياقات أخرى، كما تبينه المقولة السائدة بأنّ "السكان قد أُثقلوا بالنجاح المفترض للجنة في إفريقيا الجنوبيّة". فنجاح مبادرة إحياء الذاكرة في سياقٍ معين لا تعني تلقائياً نجاحها في سياق آخر.

دراسة حالة: ستاري موست Stari Most: الجسر القديم في موستار (البوسنة والهرسك)

أعادت الأسرة الدوليّة بناء الجسر كدليل على المصالحة بين المجتمعين اللذين مزّقتهما أعمال العنف. وخلُصت الأبحاث إلى وجود أدّلة قليلة بشأن دور هذا الجسر في عمليّة المصالحة. ويُعزى هذا الفشل جزئياً في السعي إلى تحقيق مصالحة شديدة الطموح، أمّر ناجم عن عدم فهم السياق المحلّي أو طبيعة الشعور القومي السائد

طبيعة المرحلة الانتقالية والتحوّل

وممّا تقدّم، تتأثر استراتيجيّات إحياء الذاكرة بطبيعة المرحلة الانتقالية ما بعد العنف وحالات التحوّل التي تشهدها المجتمعات في المجالات الآنف ذكرها. ومن شأن تسوية متفاوض عليها بشأن النزاع فضلاً عن استمرار ذوي النفوذ في التحكم بالسلطة السياسيّة أن يفرضا تحديات مختلفة عن تلك المتأتية من النصر العسكري. وفي الحالات التي يستمر فيها مرتكبو أعمال العنف في الماضي بالتحكم بالسلطة أو النفوذ السياسي (بوروندي وغواتيمالا وكمبوديا) أو(البوسنة والهرسك)، يتم التلاعب في معظم الأحوال بعمليّة إحياء الذاكرة على النطاق الوطني؛ في حين تتطلّب عمليّة إحياء الذاكرة في مجالات اجتماعية أخرى دعماً أكبراً لإسقاط والتصدّي للروايات المهيمنة.

"انتهى النزاع في البوسنة والهرسك ... قانوناً ولكنّه لا يزال مستمرّاً حكماً. فمنطق الانشقاق يغلب على الأذهان"

وممّا لا شكّ فيه أن الإبقاء على ما كان الوضع عليه قبل النزاع يحمل آثاراً سلبية ويضعّف من قدرة مبادرات إحياء الذاكرة في سبيل تحقيق أهداف عديدة منها جلاء الحقيقة؛ وذلك باعتبار أنّ لمرتكبي الجرائم دوافع أعظم لإحباط العمليّة بدل المساهمة في إنجاحها. وعليه، تعتبر موازين القوى مهمة لفهم المواقع التي تُستغلّ فيها عمليات إحياء الذاكرة على حساب من ليس لهم نفوذ. وحين تنتفي الإرادة السياسيّة الحقيقيّة بين صفوف النخبة أو تُعطى الأولويّة لمصالح من شأنها أن تحيد بمبادرة إحياء الذاكرة عن مسارها وأهدافها، يقتضي بالقيمين على هذه الأخيرة أن يتوجهوا إلى القواعد الشعبية ويشركوها. ولتحقيق أقصى حدّ ممكن من النتائج، يجب العمل على تحقيق إرادة سياسيّة صلبة ومتماسكة وإلاّ سوف يتعذر على الدولة ضمان حقوق الضحايا.

وفي أي عمليّة اتخاذ قرارات بشأن عملية إحياء الذاكرة، لا بدّ من رصد المساحة المتاحة لإطلاق هكذا مبادرة. وفضلاً عن ماهية العواقب الناتجة عن استمرارية النخبة السياسيّة في مواقع القرار، هناك عوامل إضافية تنعكس على مدى المساحة المتوفرة مثال: الخطاب السائد حول العنف الماضي والتأثير في معايير "الروايات المقبولة"؛ مدى توفر آليّات أخرى تتعلق بالعدالة الانتقاليّة (وتقييمها) باعتبار أن هذه الأخيرة تستطيع بدورها أن تفتح المجال أمام إحياء الذاكرة كما حصل في الغرف الاستثنائيّة في محاكم كمبوديا ECCC؛ فضلاً عن الفترة الزمنيّة التي انقضت منذ انتهاء أعمال العنف. إذا كانت أعمال إحياء الذاكرة مقيّدة أو مقموعةً فالإحاطة بالسياق تساهم في تحديد المحافل أو أطر العمل التي رغم ذلك تشهد بعض جوانبها كما هي حال القصص والروايات على سبيل المثال. وتفترض عملية تحديد المساحة المتوفرة تقييم موقع المجتمع المدني والوقوف عند القيود المفروضة على عمله.

في الظروف التي يكون فيها العنف مشحوناً إثنيّاً، تكتسب المبادرات التي تسعى إلى بناء روايات شموليّة قيمةً كبيرة بالرغم من أنّ المساحة المخصصة لهذه المبادرات تكون في معظم الأحوال مقيّدة بمطالب الاعتراف أو العداوات الراسخة. وحين يتوقّف النزاع المسلّح من دون أن تتم معالجته بصورة جذرية، غالباً ما يجد العنف تعبيراً جديداً له في مبادرات إحياء الذاكرة كونها تشكل استمراريّة للماضي. ففي هذه الحالات، تجسّد أعمال إحياء الذاكرة العنف والتقسيم.

خلاصة البحث: الروايات الوطنيّة وأساطير الدولة ومركزيّة الذاكرة بالنسبة إلى أعمال العنف

شاعت الذكريات بشأن أعمال الاستغلال أو الظلم لدى ارتكاب موجات جديدة من العنف. ويتمّ استغلال غياب الحقيقة بشأن الماضي في الصراعات على السلطة السياسيّة وذلك من خلال إعداد رواية مهيمنة بشأن التاريخ في محاولة لإضفاء شرعيّة على نظامٍ أو سلطةٍ خلف. كما تُشكّل الذاكرة بدورها أداةً مهمة لإدانة الخصوم أو فئات أضعف من المجتمع. وقد بيّنت البحوث أنّه في حال لم تتم معالجة هكذا ديناميكيّات، تبقى قائمة ومترسّخة أثناء قيام المبادرة.

خلاصة البحث: العدالة الانتقاليّة تفتح مجالاً لعمليّة إحياء الذاكرة: لجنة الحقيقة والمصالحة في بوروندي والغرف الاستثنائيّة في محاكم كمبوديا ECCC

بالرغم من تسجيل بعض الاعتبارات والملاحظات حول الآليتين، فأنّ إنشاء لجنة حقيقة ومصالحة في بوروندي وملاحقة زعماء الخمير الحمر السابقين في الغرف الاستثنائيّة في محاكم كمبوديا ECCC قد فتحا مجالاً أمام عمليّة إحياء الذاكرة. وحيث حالت الظروف السائدة دون التوسّع في حقائق الماضي، وفّرت هذه اللحظات المحوريّة مساحةً لإطلاق مبادرات إحياء الذاكرة جديدة.

دراسة حالة: أقوال كيروندي Kirundi المأثورة (بوروندي)

غالباً ما تُقارب عملية التعمّق في ذكريات الماضي في بوروندي وفقاً لمقولتين متعارضتين هما: الأولى ibuye ryaserutse ntiryicaisuka (مفادها أنّ الحجارة المدفونة لن تؤذي المجرفة في المستقبل)؛ أمّا الثانية nta kuzura akaboze (تحظّر نبش الأسرار المطمورة).

دراسة حالة: قيم الخمير الاجتماعيّة والثقافيّة (كمبوديا)

يشرح البحث الصعوبات التي تعترض المجتمعات المحليّة لجهة مدى إمكانية إدانة الكوادر السابقة في الخمير الحمر نظراً للمعايير السائدة في مجتمع الخمير وتقاليده التي تُغلب كفّة "حفظ ماء الوجه" بدلاً من تحمّل المسؤوليّات؛ وهي موروثات المعتقدات البوذيّة

العظام

يولّد عرض العظام في مبادرات إحياء الذاكرة ردود فعلٍ مختلفة تتأثر بالسياق. فبحسب تقاليد المايا في غواتيمالا، يُسيء عرض العظام إلى الأموات ويمنعهم من الرقود بسلام؛ في حين تحول هذه الممارسة في بوروندي دون إنهاء مراسيم الحداد "levée du deuil". يختلف الأمر في كمبوديا، فعلى الرغم من التقاليد البوذيّة التي تحظر هكذا ممارسة، بات عرض العظام أمراً مألوفاً في مبادرات إحياء الذاكرة لخدمة أهداف سياسيّة. ويصحّ الأمر نفسه في رواندا المتهمة "ببيع عظام إخوتها" سعياً لكسب الاعتراف بالإبادة الجماعيّة.

خلاصة البحث: مخاطر عمليّة التذكر

يشكّل الجهد المبذول في سبيل الاعتراف بماضٍ عنيف ومحاولة إحقاق الحقّ والعدالة والجبر وتفادي التكرار، عمليّة حساسة وحافلة بالمشاعر. وتتجلّى هذه الحساسية بشكل خاص على صعيد أعمال إحياء الذاكرة نظراً للدور المركزي الذي تؤدّيه هذه الأخيرة على أثر ارتكاب أعمال العنف. وخلافاً للإجراءات التي تواكب قاعات المحكمة أو عمليّات إخبار الحقيقة ذات الطابع المؤسّساتي، قليلة هي القيود المفروضة على عمليّة إحياء الذاكرة ممّا يزيد من احتمال استغلالها لأغراض حاقدة. حتّى حين لا تكون مبادرات إحياء الذاكرة متعمدة، يُمكن أن تفضي إلى التحريض وتأجيج التوترات والتبسيط المفرط للقصص المعقدة وبلورة الانشقاق وترسيخ الاختلافات الأيديولوجيّة والمبدئية داخل المجتمعات. وحين تكون التجاذبات الإثنيّة قائمةً، تتنامى مخاطر هذه المفاعيل المدمرة. في الاتجاه نفسه، وحتى حين لا يشكّل الانتماء الإثنيّ أساساً للخلاف في المجتمعات، يبقى احتمال استغلال وجوده وترسيخه بهدف عرقلة عملية التعاطي مع الماضي.

وقائع ما بعد النزاع

يُشكّل السياق السائد بعد النزاع أحد العوامل الأساسيّة في أي عمليّة اتخاذ قرارات بشأن إحياء الذاكرة. ففي الدرجة الأولى، يؤدّي فهم الوقائع الرسميّة والمؤسساتية والاجتماعيّة التي تُعيق إحياء الذاكرة إلى تكوين سياسات ومبادرات أكثر فعاليّةً تُعالج هذه العقبات. وكما جاء باختصار، إذا أرادت مبادرات إحياء الذاكرة أن تُصبح وسيلةً فاعلة تُطالب من خلالها الضحايا بحقوقها، فسوف يحدّ غياب الإصلاح السياسي والمؤسسي من إمكانيّة أن تتُرجم هذه المطالب إلى جبر. وفي الوقت نفسه، يجب فهم الصلة بين العنف في الماضي وحالات انعدام المساواة في الحاضر لاسيّما حين تكون النتيجة استمرار الشعور بالضحيّة. وعليه، يُشكّل العنف الهيكلي بما في ذلك العنف الاجتماعي والمبني على النوع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والجندري أحد الاعتبارات الظرفيّة المهمة. فهو سيؤثر في القرارات المتصلة بقيمة إحياء الذاكرة في سياقٍ محدد لاسيّما حين تُسجّل حاجات أكثر إلحاحاً. وأكثر من ذلك، من شأنه التأثير أيضاً في طبيعة إحياء الذاكرة فلبعض المبادرات مثلاً قدرة أكبر على معالجة العنف الهيكلي مقارنةً مع غيرها لاسيّما تلك التي تُركّز بدرجةٍ أكبر على الجوانب التربوية.

لا يُمكن فهم الحقيقة بعد أعمال العنف فهماً كافياً من دون فهم هويّات ما بعد النزاع وكيفيّة تطورها خلال مراحل العنف والفترة الانتقالية وصولاً إلى بداية إعادة العمار (الاحتمالية). فممّا لا شكّ فيه أنّ السياسات المتعلقة بالهويّة والذاكرة الجماعيّة والتي بطبيعتها غير موضوعية تؤثّر في عمليّة إحياء الذاكرة بطرقٍ مختلفةٍ وبحسب خصوصيّات السياق. وعليه، نجد في بوروندي والبوسنة والهرسك مجموعات إثنية تتمسك في تصوير نفسها على أنّها ضحيّة الماضي. وتتمحور صفة الضحيّة في هذه الحالات حول الهويّة الإثنية لهذه المجموعات، أمرٌ يُظهر مدى الحاجة مبادرات تردم هوّة التجاذبات من خلال روايات شموليّة واعتراف متبادل. وفي تجارب أخرى تتمايز عن هذه الأخيرة، شهدت المبادرات في غواتيمالا مثلاً رفضاً لوصف الضحيّة مغلّبةً صفة "الناجي الباقي". وبالرغم من هذا الأمر يؤثّر سلباً على المطالبة بالجبر، إنّما أحدث هذا التحوّل في الهويّة مفاعيل إيجابيّة؛ بينما لا يزال حتى التفكير في التنازل عن المطلب باستحقاق هويّة الضحيّة في ظرفٍ مماثل لظرف البوسنة والهرسك أمراً مستبعداً. وتفيد البحوث، بأن عمليّة إحياء الذاكرة يُمكن أن تسقط في فخّ المنافسة لاكتساب "صفة الضحيّة" بين المجموعات لا بل داخل المجموعة الواحدة.

النقد الذاتي: يقتضي التبصّر في دور كل جهة فاعلة ومشاركة في مبادرات إحياء الذاكرة وذلك على ضوء القيم المختلفة والتحيزات، علماً أن وجود جهات فاعلة مختلفة يؤثّر بحد ذاته على عملية إحياء الذاكرة نفسها؛ وذلك كلّه مع الحرص الدائم على عدم إثقال عملية إحياء الذاكرة بأهداف وطموحات مبالغاً فيها.
كما يجوز الاستلهام من تجارب وسياقات أخرى إنما يقتضي التنبّه إلى مخاطر نقل هذه التجارب من سياق وزرعها في سياق آخر.

يقتضي على الفعاليّات الخارجيّة بشكل خاص أن يخوضوا عملية النقد الذاتي لدى مشاركتها في مسار عمليّة إحياء الذاكرة في سياقات مختلفة. فما العمل؟ ولماذا؟ وكيف؟ كيف يُمكننا المساهمة في عمليّة إحياء الذاكرة حين لا نكون جزءاً من السياق المحلّي؟ كيف يُمكننا أن نحرص على توفير مساحةٍ كافيةٍ لحاجات الفعاليّات المحليّة؟ وهل نعترف بالعواقب الناتجة عن مشاركتنا؟ تُشكّل مجموعة الأسئلة هذه أمثلة على الأسئلة التي يجب أن تواكب المشاركين في عمليّات اتخاذ القرار وذلك نظراً إلى حساسية وطبيعة عمليّة إحياء الذاكرة بعد فترة العنف والمخاطر التي تشوبها.

أمّا الفعاليّات الخارجيّة التي غالباً ما تكون شديدة التنقل ومتخصصّة في عددٍ من المجالات، فعليها أن تتجنب مغريات "دفق" ما لديها من معرفة وخبرات وتجارب في سياق معيّن، وتبادر بالمقابل إلى التفكير نقديّاً في أعمالها وإعطاء الأولية إلى ضرورة الاستجابة إلى حاجات وتوقعات الناس المتأثرين مباشرةً في السياق.

"بما أننا غرباء عن السياق، فإذا أردنا أن نكون مفيدين وبنّائين يجب علينا أن نكون واضحين ومنظمين ومتواضعين وأن نعترف بالظلم الذي يشوب محاولة إدراج تجربة العنف المعقدة ضمن رزمةٍ واحدة مبسطة "

والإشكاليّة الأساسية في دور "الأجنبي" تكمن في مدى اعترافه بأنّه أصبح مشاركاً فاعلاً في عمليّة إحياء الذاكرة؛ ممّا يفترض حكماً إلى وجوب توفير المؤازرة والمساعدة الوافيتين لإدراك وفهم مختلف التعقيدات في سياق ما، وذلك أقلّه بهدف الحدّ من احتمال إلحاق الضرر.

الوكالة والفرض

فهم السياق هو بالتالي أمر أساسي. وعليه، على الفعاليّات الخارجيّة أن تطرح دورها من زاوية الإشكاليّة لتدرك بأنّها الوسيط الرئيسي بين التاريخ والحقيقة والعدالة. وبالرغم من أنّ الفعاليّات الخارجيّة تحتل دوراً مميّزاً وتتمتع بالخبرات والنفوذ، إلاّ أنّها ليست القيّمة على ماضٍ هو حقيقة الأمر ليس بماضيها. كما عليها أن تستوعب التحوّلات التي تحصل بمعزل عنها -أو ربما رغماً عنها- وأن تواكب التطورات البنيوية وأن تتجنب اعتماد مقاربة رومنسية لمسار العدالة الانتقاليّة في سياق يكون فيها الواقع مختلفاً تماماً عمّا تطمح إليه. ولا بدّ أن تدرك هذه الفعاليّات الخارجيّة جميع هذه الاعتبارات وأن تقبل بأن تكون مساهمتها في بعض الأحيان مقصرة على المساعدات المادية فقط. فالنقد الذاتي، في آخر المطاف، يساهم في فهم كيفيّة المشاركة كعنصر "أجنبي" في هذه السياقات وبالتالي إدراك مفهوم الوكالة الممنوحة للفعاليات الخارجية ي التدخّل والعمل.

ومع انتشار الممارسات المتعلقة بمفهوم العدالة الانتقاليّة، غالباً ما نُظر إلى عملية إحياء الذاكرة على أنّها توجيهية ومفروضة بدل أن تكون منبثقة من القواعد الشعبية. وعليه، يؤدي هذا الواقع إلى بروز خطاب غريب عن السياق المعني، فضلاً عن إخلال في التوازن - الذي بطبيعته حسّاس أصلاً- بين مبادرات الذاكرة الرسمية والمبادرات غير الرسميّة والخاصة. فضلاً عن ذلك، من شأن إملاء المفاهيم وحيثيّاتها على هذا النحو أن يولّد تبعات سلبيّة أو أن يجعل من عملية إحياء الذاكرة تستجيب للخطاب الدولي بدلاً من السياق المحلّي.

على الرغم من ذلك كلّه، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما يفوت جراء الترجمة (التي تفترض لوحدها عوامل لغويّة واجتماعيّة ثقافيّة) ومع إدراك لمفاهيم ولقناعات الأطراف المحليّة، يتعيّن العمل على إقامة توازن للحدّ من المخاطر الناتجة عن النسبيّة الثقافيّة. وعليه، يفترض النقد الذاتي الحرص على عدم فرض قيم و/أو أفكار أجنبية لا علاقة لها بالسياق المحلّي واحترام القيم المحلّية التي تواكب عملية إحياء الذاكرة والتي بطبيعتها هي ثابتة ولا تتأثر بالنسبيّة الثقافيّة. بالطبع، أسئلة صعبة سوف تُطرح، ولكن من المجدي طرحها على أنفسنا بدلاً من التسرع والتهوّر في إعطاء الإجابات. اختلاف السياقات سيبرز حتماً اختلاف التقاليد وسيحدّد القيم الثابتة؛ إنما وفي المقابل يمكن للتحوّل الاجتماعي أن يؤدّي في بعض الأحيان إلى تغيير وتحويل البعض منها لاسيّما تلك التي تديم حالات الإفلات من العقاب.

يتعيّن على جميع الفعاليّات وليس فقط على العناصر الأجنبية التفكير بصورة مستمرّة في كيفية ومدى مشاركتها في التحوّل الاجتماعي بالصورة الأنسب ووفقاً للمعطيات المتوفرة. ويعني ذلك الوقوف عند خطر تأجيج عواطف الجمهور الذي يُحدث بدوره تبعات سلبيّة.

خلاصة البحث: إضفاء طابع رومانسي على مسار العدالة الانتقاليّة وشرعيّة القواعد الشعبية

يُسجَّل في وسط واضعي السياسات والمهنيين الدوليين ميل إلى إضفاء طابع رومنسي على مناهج التعاطي مع العنف في الماضي مفاده تقديس الحقيقة والعدالة والمصالحة التي "تُقدّم إلى المجتمعات المحليّة"1 . ويُحتمل أن يتعارض هذا الميل مع الحقيقة الميدانيّة ومسار العدالة الانتقاليّة في هذه المجتمعات، أمرٌ يستدعي المزيد من التبصّر والرويّة وإظهار بعض التواضع. كما يمكن يُنظر إلى هذا الميل من باب التباين القائم بين الهيبة المروّج لها لعملية إحياء الذاكرة على الصعيد الرسمي ومحدودية الشرعية التي تثيرها القواعد الشرعية بشأن المبادرة.

علاقات القوّة

دائماً ما تصطدم الفعاليّات الخارجيّة المشاركة في عمليّة إحياء الذاكرة بموازين القوى المحليّة. ومن الأجدى في العديد من الحالات أن تعمل على إبراز هذه الديناميكيّات ومفاعيلها وأن تتصدّى لهرمية السلطة القائمة؛ وإلاّ تبقى راسخةً وإشكاليّة فيتعيّن على الفعاليّات المحليّة تذليلها.

استقدام المناهج وإثقال المبادرات

يفترض النقد الذاتي إدراك مدى مخاطر استقدام مناهج غريبة وفرضها بمعزل عن خصوصيّات السياق. ولا شكّ في أنّ احتمال وقوع هذه المخاطر يتنامى لدى محاولة استقدام تجارب إحياء الذاكرة الإيجابيّة التي نجحت في دولٍ أخرى إنّما تختلف لناحية الواقع السياسي أو لناحية طبيعة لفترة الانتقالية ما بعد العنف. وحيث يُلحظ أن معظم هذه التجارب قامت في الأوساط المدينية وبمبادرة من النخبة، من الضروري إدراك واعتبار خصوصيات السياق والمجتمع في بلد معين وفي فترات ما بعد النزاع لاسيما حين يُسجَّل تفاوت شديد بين الريف والمدينة. وعليه، فيما تطرح علامات استفهام بشأن الحلول المستقدمة من الخارج والمصدّرة ببساطة، تفتقد الحلول المحليّة إلى شرعيّة صلبة. لذلك، يقتضي على أي التزام بعمليّة إحياء الذاكرة أن يراعي السياق الذي تنطلق منه المبادرة ويحدد الحاجات على الصعيد المحلّي.

"ليس من شأن مشاركة الفعاليّات الأجنبية أن تفرض المسار أو المطلب على المجتمعات المحليّة بل أن تسعى إلى فهم السبل الآيلة إلى إخراج الذكريات إلى العلن مع الحرص على عدم تكرار الظروف التي أدّت إلى " ألمنة Germanisation ثقافة الذاكرة الكمبوديّة "

فضلاً عن ذلك، يساهم النقد الذاتي في تفادي الميل إلى إثقال مبادرات إحياء الذاكرة. الأهداف المقترنة بطموحات مبالغاً فيها تُحجب عنها صفة الواقعيّة وتؤدّي إلى تفاقم التوقعات غير الواقعيّة وتهدّد عمليّة إحياء الذاكرة. وغالباً ما تتسبب هذه المبالغة في إثقال كاهل المواطنين المتأثرين بالنزاعات بمفاهيم أو مطالب غريبة عنهم ونادراً ما يكونون مستعدين لاستيعابها. أمّا أهميّة التوقيت والتسلسل المرحلي فسنتناولها في محطات لاحقة.

أكثر من ذلك، من شأن المغالاة في المطالب وتضخيمها، بدل من اعتماد مقاربة واقعية وعملية وممكنة التحقيق، أن تنتقص أو أحياناً تقضي على قدرة عمليّة إحياء الذاكرة على مساندة المجتمعات الخارجة من العنف أو تأسر المبادرة المحليّة وتحصره في إطار التدخل الخارجي. لذلك يقتضي قدر الإمكان أن تبقى الوكالة بيد المجتمع المحلّي الذي يشهد ويعيش مختلف محطات إحياء الذاكرة بحيث لا تُصدّر هذه الأخيرة إلى الخارج وتتأثر بمطالب أو تعليمات أجنبيّة عن السياق المحلّي.

ويتعيّن علينا في الاتجاه نفسه أن نعترف بأنّ إحياء الذاكرة عمليّة طويلة الأمد تتخللها مرحلة انتقاليّة غالباً ما تكون مؤلمة ولا تتلاءم بالضرورة مع الأطر المعلبّة أو المؤشرات الموضوعيّة. أمّا مطالب المبادرات المحليّة المصطنعة - الناتجة مثلاً عن الضغوطات التي تُمارس على المنظمات غير الحكوميّة المحليّة لـ"تقولب" أفكارها وفقاً لأجندات أجنبيّة - أو فرض أطر زمنيّة غير واقعية تتناقض مع الغاية الحقيقة لعملية إحياء الذاكرة الفعليّة المفترض أن تهيئ التعاطي مع أعمال العنف والإفلات من العقاب.

خلاصة البحث: سياحة الإبادة الجماعيّة
تتأثّر ديناميكيات مبادرة إحياء الذاكرة بالعوامل المرتبطة بقطاع السياحة باعتبار أنّ الفئة المستهدفة في سياق المبادرات ستتحوّل من الجهات الفاعلة المحلية التي عانت العنف إلى السياح من خارج البلاد، فيما ينحدر مستوى ونوعية انخراط الفئة الأولى. وسيؤدّي هذا الأمر الى تقلّص الشعورفي الوصول إلى الحقيقة وعدم تكرر العنف، وتحقيق العدالة في خدمة السياق المحلي، وبصورة خاصة حين تمسي المبادرة مجرّد نقطة استقطاب سياحي. ولا يعني ذلك التخفيف من أهمية ما يعرف "بمواقع مناشدة الضمائر" كونها رموز تمثّل الالتزام بعدم تكرار العنف، ويقتضي أخذها بالاعتبار أثناء القيام بأي مبادرة لإحياء الذاكرة. فضلاً عن ذلك، لمبادرات إحياء الذاكرة إيجابيات عدّة على صعيد تحسين الاقتصادي وتوفير المداخيل لاسيما بالنسبة للفئات التي تعاني من الفقر والظروف الاجتماعية الصعبة.

المشاركة: تساهم المشاركة القاعدية الشعبية الحقيقية في ضمان احترام الحاجات والتقاليد والحقوق الإنسانية والحساسيات الاجتماعية الثقافية المحلية، كما تعزّز الإحساس بالانتماء المحلي والمشاركة والالتزام الجاد، وتواكب عملية إحياء الذاكرة بطريقة متوافقة مع سياقها ومحترِمة لخصوصيته.

بات التشاور مع الجهات والهيئات المحليّة وإشراكها في مسار التعاطي مع الماضي يشكّل عنصراً أساسياً من العناصر المكوّنة لمسار العدالة الانتقالية ويعزّز حسّ تملّك المبادرة على الصعيد المحلّي. وفي حين يُشكّل هذا الأمر خطوةً مهمة تتصدّى للنخبوية وللنهج المعتمد من القمّة إلى القاعدة في مقاربة أعمال العنف وفق النماذج المستقدمة من سياقات أخرى ، يبقى التشاور المحليّ غير كافياً لجهة ضمان شعور المجموعات المتأثرة بامتلاك مبادرة إحياء الذاكرة ومغزاها مدى مراعاتها لخصوصيات وحساسيّات النزاع. ويقتضي التشاور احترام الحاجات والتقاليد والسعي لتحقيق مشاركة واسعة النطاق في عمليّة إحياء الذاكرة لتمكين القواعد الشعبية من المطالبة بحقوقها وإيصال صوتها. ممّا تقدّم، جاز القول بأنّ مبدأ المشاركة - في التخطيط والتصميم والتطبيق- هو جوهري في عمليّة إحياء الذاكرة ويبيّن عن التزام يتجاوز بماهيته حدود مجرد التشاور.

" الذاكرة ليست تشاركيّة في بوروندي حيث يُملي علينا طرف خارجي أفكارنا ويحظر دمج الآراء واختلافات النظر "

يدعو مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في تقريره الأوّل إلى مشاركة فعليّة في العدالة الانتقاليّة. تُشير الدراسات إلى أنّه وبحسب السياق القائم، تقترض المشاركة التمكين أو السعي إلى ردم الهوّة القائمة داخل المجتمعات المحليّة وفيما بينها وذلك بعد إجراء تقييم للقدرات المحليّة وطاقاتها. وفي الدول التي تسعى سلطة مركزيّة قمعيّة على تقليص مساحة عمل المجتمع المحلي حيث يصبح المواطنين مستضعفون وعرضة للخطر، تساهم المشاركة في عمليّة إحياء الذاكرة في تمكين المواطنين من تملّك عمليّة الدفاع عن حقوقهم. وفي الحالات التي لا يشكّل القمع إشكاليّةً مهمةً، إنّما تبقى فيها الذكريّات مطموسة، من شأن المشاركة أن تفسح المجال أمام بروز الروايات المحليّة. وعليه، يجب على المشاركة الدوليّة أن تستثمر حيثما يكون ذلك ممكناً في القدرات المحليّة بهدف التصدي إلى محاولات تقييد الحقوق وفرض الروايات.

مشاركة فعليّة وملكيّة محليّة

في ظلّ غياب المشاركة الفعليّة، تخفق مبادرات إحياء الذاكرة في توليد شعورٍ بالملكيّة المحليّة فكيف هو حال الشعور بالقبول.وعليه، تقتضي عمليّة اتخاذ القرارات في سياق مبادرة إحياء الذاكرة أن تدرك ماهية المشاركة وفعاليتها وتعي بأنّ المبادرات ذات الطابع النخبوي المحض من شأنها أن تفوّت العناصر الضروريّة لمعالجة الحاجات المحليّة. وعلينا أن نعترف أنّ المصالح السياسيّة تميل إلى فرض الروايات الوطنيّة والمبادرات على صعيد الدولة وبالتالي تفشل في ضمان مشاركة شعبيّة. أمّا تنشيط عمليّة إحياء الذاكرة بحيث تكتسب عمقاً وتسير في الاتجاهين يمكن أن يسهّل التغلب على بعض هذه التحديات، شأنها شأن المناهج التي ترقى بالروايات المحليّة إلى المستوى الوطني. يؤدّي الالتزام بلامركزية مبادرة، إحياء الذاكرة إلى جانب رصد الفعاليّات المحليّة القادرة على الوصل بين المجتمعات المحليّة ومبادرات إحياء الذاكرة غير الرسميّة، دوراً مهماً في إضفاء صفة التشاركية على الذاكرة.

دراسة حالة: النصب الوطني لجميع الضحايا في بوروندي

على هضبةٍ صغيرةٍ في مدينة جيتيغا الوسطى، شُيّد النصب الوطني لجميع ضحايا نزاعات بوروندي بين ليلةٍ وضحاها بموجب اتفاقية أروشا للسلام والمصالحة عام 2000 بحيث يُخلّد ذكرى كلّ بوروندي توفي خلال موجات العنف المتتالية على البلاد. ولكن حيث سقط إشراك المواطنين واستشارتهم من الاعتبار، ينتصب النصب اليوم ساكناً وقد رفضته معظم ضحايا البلاد.

دراسة حالة: الطعن في العمليّات التي تقودها النخبة في غواتيمالا وابتكار "مفهوم الناجين"

تتعارض مبادرات إحياء الذاكرة في منطقة إيكسهيل وبين صفوف مجتمع كيكشيس في كوبان، ألتا فيراباز، في غواتيمالا مع الروايات الرسميّة بشأن الحقيقة في البلاد. ففي الأولى، استخدمت ذاكرة "استرجاع ذاكرة اكسهيل الجماعيّة" على صعيد المجتمع المحلّي بهدف دحض الرواية الرسميّة للحقيقة وسوء تمثيل الفعاليّات. كما أنّ استرجاع الذاكرة في صفوف أسرة كيكشيس يردّ على النقص في المشاركة وسوء تمثيل الروايات في مشروع الحقيقة الوطنيّة. وفي كلّ حالة، يجابه الخطاب المسيطر الذي تتحكم به النخبة بالنقض في عمليّة إحياء الذاكرة المحليّة. وبالإضافة إلى ذلك حوّلت المشاركة في مبادرات إحياء الذاكرة "الضحايا" من دورٍ سلبي بعد أعمال العنف إلى عداد "الناجين" الناشطين الذين يُطالبون بالحقوق.

ترتبط المشاركة أيضاً بمبدأ العمليّة، وهو مبدأ جوهري سيتم تناوله فيما بعد.. وبالفعل يقتضي عدم إغفال المشاركة منذ أولى لحظات انطلاق مبادرة إحياء الذاكرة، كما يتعيّن ضمان التزام المشاركة على المدى البعيد وتجنب الالتزامات الظرفية والمتهاونة. وحقيقة الأمر أنّه غالباً ما أهملت مبادرات إحياء الذاكرة هذا الالتزام، فبحسب الوقائع وفي حين تتوسّع المبادرات وتمتد زمنياً، يتناقص جدواها وأهميّتها على الصعيد المحلّي. ويتجلّى هذا الامر بصورة خاصة خلال الفترة الانتقالية ما بعد مرحلة العنف. وعليه، يجب أن تكون المشاركة عمليّة بعيدة الأمد تحرص على أن تحتفظ المبادرات بجدواها على الصعيد المحلّي بدلاً من أن تُقابل بالقبول الضمني، لا بل أسوأ بالازدراء. وعلى هذا الصعيد، لا يجب أن تُقاس المشاركة كماً أي بعدد الأشخاص المشاركين فيها بل نوعاً وفقا لمعيار الالتزام بتحقيق حاجات المجتمعات المحليّة المستهدفة وتوقعاتها. ستساعد هذه العمليّة بدورها على تجنب فرض القيم أو إثقال التوقعات.

وعلى الرغم من التحديات البديهيّة في الحالات التي يهمن عليها التجاذب في بين المجتمعات المحليّة، تؤتي المشاركة الفعاليّة القصوى حين تتسم بالتنوّع، أمر يحفّز على التفكير وعلى التنوّع في الخطاب. كما يساهم عند الإمكان في إشراك الحكومة وجهات فاعلة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار التقاليد المحليّة وإطار العمل الاجتماعي والثقافي. وتعقيباً على أهميّة السياق، تفترض الاعتبارات الأخيرة إيلاء الاهتمام اللازم لمعايير وسائل التعبير المحليّة. فيُمكن لهذه الأخيرة أن تعزّز رغبة المواطنين بالمشاركة إلى أقصى حدّ ممكن في عمليّة إحياء ذاكرة تشاركيّة، لاسيّما في الحالات التي يمتنع فيها المواطنون عن التعبير علناً بسبب حضور المسؤولين، كذلك النساء في حضور الرجال والشباب في حضور البالغين.

وفي الوقت نفسه، على عمليّة اتخاذ القرارات أن تتجنب إثارة عواطف الجمهور وأن لا تتجاهل بعض الإشكاليات المتصلة بالمشاركة المحليّة. فبروز التجاذبات السلبيّة والتقاطبات الإثنيّة ليست سوى دلائل تبيّن ضرورة تقييم ونقد (بنّاء) مدى وماهية المشاركة في عمليّة إحياء الذاكرة. في غالب الأحيان، تُشكل القواعد الشعبية ملاذاً لغرس وترسيخ الذكريات السلبية التي ولّدتها فترة العنف، وذلك بموازاة الميل إلى تقديس مختلف الأطراف التي شاركت في هذه الفترة. كذلك، يتعذّر على الذكريات المحليّة كل على حدى أن تُشكّل رواية وطنية تؤرّخ أحداث الماضي وتُساهم في عمليّة إحياء الذاكرة؛ فمجموع هذه الذكريات بمختلف جوانبها وأبعادها يشكّل آداة لفهم الماضي وفترة العنف. وللفعاليات الخارجية دور مهم في توجيه ورعاية عملية التفاوض بشأن هذه الذكريات المختلفة، وذلك عن طريق تكريس المشاركة وتسهيل الحوار والوساطة.

دراسة حالة: المجتمعات المحليّة في البوسنة والهرسك

في البوسنة والهرسك، ينعم البعض بغالبيّةٍ إثنيّة تحتكر اتخاذ قرارات إحياء الذاكرة في حين يُستبعد البعض الآخر كليّاً من العمليّة. وفي هذا السياق، يُصبح من المهم الإقامة في مجتمع محلي تتمتع فيه المجموعة الإثنيّة التي ينتمي إليها الفرد بالأكثريّة مما يُفضي إلى عمليّة إحياء الذاكرة منقسمة إثنيّاً وتوفّر مساحة ضئيلة لا بل معدومة لدمج روايات أخرى. وتبقى المشاركة التشاركيّة في إقامة ذكريّات محليّة مثار تحدٍ أساسي.

دراسة حالة: حالات انعدام المساواة السائدة في إفريقيا الجنوبيّة

يُسهم تسهيل المشاركة الحقيقيّة في عمليّة إحياء الذاكرة في تمكين واضعي السياسات وأصحاب الممارسة من رصد استراتيجيّات حساسة لناحية النزاعات تُتمم عمليّة إحياء الذاكرة وتُشكّل جزءاً من عمليّة تحوّل أوسع نطاقاً. وفي دولٍ مثل إفريقيا الجنوبيّة، حيث تغلب اللامساواة على المطالب في تحقيق إحياء الذاكرة، يرتدي هذا الموضوع أهميّةً أساسيّة سيّما وأنّ البحوث تفيد بأنّ قيمة إحياء الذاكرة المركزيّة الرامية إلى إقامة حسّ عدالة اجتماعيّة هي محطّ مبالغة. وفي الواقع، أدّت المشاركة في مبادرات إحياء الذاكرة في إفريقيا الجنوبيّة إلى تأجيج الشعور بالظلم واليأس حيال انعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وعلى هذا الصعيد، يُمكن تصميم استراتيجيّات أوسع نطاقاً تُعالج مفاعيل النزاع اللاحقة من دون استبعاد عمليّة إحياء الذاكرة.

التكامل: تشكّل مبادرات إحياء الذاكرة محطة في سياق العدالة الانتقالية والتي من شأنها توفير الآليات المكمّلة لضمان الوصول إلى الحقيقة والعدالة والإصلاحات وعدم تكرار العنف. وعليه، يقتضي إيلاء هذه الآليات اهتمام الذاكرة لما يمكن أن تساهم في سبيل تحقيق أهداف الإصلاح السياسي المؤسسي ومعالجة التفاوت الاجتماعي الاقتصادي والمطالبة بتكريس حقوق الإنسان، فضلاً عن معالجة عدداً من حاجات الأفراد والمجتمع خلال فترة ما بعد النزاع والعنف.

يشكّل التحوّل في المشهد الاجتماعي والسياسي والقانوني والمؤسساتي في الدول الخارجة من العنف محوراً لأي نوع من التدخّل يحصل على هذا الصعيد. ويقتضي تركيز هذا التحوّل باتجاه تحقيق الهدف النهائي المتمثل بقيام نظام اجتماعي عادل يمكّن المجتمعات المحليّة من مطالبة الدولة بحقوقها وبالجبر. منَ الأساسي أن يقتنع المواطنون بشرعية الدولة ويتمّ ذلك طريق الحرص على مشاركة المجدية وإدراك مفهوم العدالة خارج قاعة المحكمة. وفيما تبقى العدالة الجنائيّة هدفاً أساسيّاً بعد أعمال العنف، هناك أهداف أخرى يقتضي العمل على تحقيقها. ونادراً ما تكون الآليّات أو المبادرات الآنية أو الظرفية وافية لإنجاح التحوّل ولضمان حقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار.

"يُستغلّ الجبر في غواتيمالا كسبيلٍ لشراء صمت الضحايا وتغييبهم"

لذلك، يجب أن تتسم مقاربات التعاطي مع الماضي بالتكامل والتركيز بشكلٍ أساسي على معالجة أسباب العنف الجذريّة ووضع إستراتيجيّة واضحة لهذه الغاية قبل إطلاقها.

وفي السياق نفسه، يقتضي أن تشكّل عمليّة إحياء الذاكرة عنصراً مكوِّناً للعدالة الانتقاليّة أو ما يُعرف بالعدالة التحوّلية بمعزل عن نوع التحول أو طبيعة العنف السابق. غير أنّه وحتى تاريخ كتابة هذه الأسطر، لا تزال عمليّة إحياء الذاكرة محصورة بمفهوم الجبر الرمزي الذي عادةً ما يُهمّش في مسار العدالة الانتقاليّة. أمّا تزاوج هذا الأخير مع مفهوم العدالة الانتقاليّة فجاء في مرحلة لاحقة أو بمثابة دعم للروايات التي تعاقب عليها الدولة. وحقيقة الأمر أنّ الوقائع تتناقض مع هذا المفهوم الضيّق وتفيد بأنّ مبادرات إحياء الذاكرة وسائر مقاربات العدالة الانتقاليّة يُمكن أن تتكامل وأن توفر الدعم بشكل متبادل.غير أنّه في حال لم تقترن عمليّة إحياء الذاكرة بإجراءات أخرى مكملة وشاملة تُساهم في التعاطي مع العنف فهي لن تؤتي نتيجةً مطلقةً. وهذه هي حال مبادرات إحياء الذاكرة التي تُطلق في ظلّ استمرار الفقر والتهميش أو حين تدعو إلى تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم في ظلّ غياب المؤسسات القادرة على تلبيتها.

العلاقة بين عمليّة إحياء الذاكرة والآليّات التقليدية الخاصة بالعدالة الانتقاليّة

انطلاقاً من الحاجة إلى مقاربات متكاملة للخروج من نفق العنف، يُمكن التوسع في فهم العلاقة بين إحياء الذاكرة وآليّات العدالة الانتقاليّة التقليدية مثال الإجراءات القضائيّة ولجان تقصي الحقائق. فمن جهة، تُفيد الأدلّة بأنّ هذه الآليّات يُمكن أن تفتح المجال أمام مبادرات إحياء الذاكرة كما أُشير إليه أعلاه في الفقرة المتعلقة بالسياق. ومن هذا المنطلق، يُمكن أن تنبثق مبادرات إحياء الذاكرة عن إجراءات قضائيّة رسميّة أو عمليّة استقصاء الحقيقة باتجاه كسر جدار الصمت أو الربط بين المداولات بشأن العنف الماضي ومنع التكرار المستقبلي. ومن ناحيةٍ أخرى، يُمكن لمبادرات إحياء الذاكرة أن تُكمّل الآليّات التقليدية وتساهم في سدّ الثغرات في عمليّة إرساء الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار.

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار
في التقرير الأوّل إلى الجمعيّة العامة، كرر بابلو دي غريف أهميّة قيام مقاربة شموليّة لمعالجة إرث العنف. وحيث أفرد "مواطن ضعف" تدابير الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، لفت إلى أنّ مقاربةً متكاملة يُمكن أن تُقابل بالإيجابيّة في وسط الضحايا بدلاً من " التطبيق المفكك وغير المترابط". وأشار إلى أنّ الملاحقات المجزأة لم تخمد المطالبة بإحقاق الحقّ كما أنّ إخبار الحقيقة من دون الجبر سيكون "جعجعةً بلا طحين".

خلاصة البحث: مواطن قصور آليّات العدالة الانتقاليّة التقليديّة
تؤدّي مبادرات إحياء الذاكرة (وغيرها من مناهج التعاطي مع الماضي) دوراً مهماً بعد العنف لاسيّما على ضوء مواطن قصور سائر الآليّات المؤسسيّة. فلقد عمدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ICTY إلى ملاحقة قضايا على صلة بنزاعات البلقان لمدّة أكثر من 16 سنة ولكنّ الحقيقة بشأن الجرائم المرتبكة والسجّل التاريخي في منطقة البوسنة والهرسك لا يزالان موضع جدل. في غواتيمالا، دفعت مواطن قصور اللجنة الرسميّة لتقصّي الحقائق بالمجتمعات المحليّة إلى بدء مشاريع خاصة بها لاسترجاع الذاكرة بهدف الحرص على ألاّ تسقط الروايات وتبقى غير مسموعةٍ في كمبوديا، فشلت الغرف الاستثنائيّة في محاكم كمبوديا ECCCفي دخول المجتمعات المحليّة والتي انقطع الجزء الأكبر منها عن الإجراءات. وفي هذه الظروف، تسجّل حاجة ملحة إلى عمليّة تكمّل أشكال العدالة الانتقاليّة السائدة والمطبّقة في الظروف الخاصة بها.

وغالباً ما يُنظر إلى العدالة في قاعة المحكمة وإلى عمليّة تقصّي الحقيقة من دون تبعات المرفقة بها على أنّها مبادرات فارغة. وحرصاً على تفادي هذه النتائج، يجب تحقيق التكامل. وبالإضافة إلى ذلك، حين تكون التدابير ممأسسة وشديدة المركزيّة، يُمكن لمبادرات إحياء الذاكرة أن تتعارض مع هذه العمليّات باعتبارها تتسم بطابعٍ تشاركي ومحلّي.

ومن شأن التكامل أن يوفّق بين الجبر الفوري الواجب توفيره بصورة مباشرة بعد العنف ومسار عملية التحول الذي يتطلب فترة زمنية طويلة الأمد. وطالما يواجه المواطنون المصاعب على الصعيدين الاجتماعيّ والاقتصاديّ، يتعذّر إبراز منافع مبادرات إحياء الذاكرة. فتلبية الحاجات الأساسيّة تغلب بطبيعة الحال على اعتبارات العدالة، وهذا الأمر ليس مستغرباً.وعليه، يقتضي مقاربة هاتين الأولويّتين من باب التكامل وليس من باب النفي. أمّا إقامة التوازن المناسب فهو رهن المقاربة المعتمدة لجهة الموضوع وكيفية العمل مع المجتمعات المحليّة. ولا يجب وفي الاتجاه نفسه، يجب عدم إغفال الجانب الاقتصادي لمبادرة إحياء الذاكرة والذي يحدّد مدى وماهية الموارد الواجب تخصيصها لهذه المبادرات سيّما حين تُسجّل حاجات اقتصاديّة واجتماعيّة ملحّة.

وفي الحالات التي يستمرّ فيها مجرمي الماضي في مواقع السلطة السياسيّة، غالباً ما تؤدّي المداولات بشأن العدالة الانتقاليّة إلى إغفال الإشكاليات المتعلّقة بكيفية تداول السلطة وقضايا العنف الهيكلي. وبالتالي، تصبح العدالة الانتقاليّة أداةً لتسيير الأعمال السياسيّة وتوفّر "شبه شرعيّة"[21] لنظامٍ ينتهك الحقوق ويكرّس حالات الإفلات المستمر من العقاب ويغيّب أي إرادة سياسيّة إتمام عمليّة تحوّل فعليّة. وبالرغم من مخاطرها، من شأن مبادرات إحياء الذاكرة التي بادر إليها المجتمع المدني أن تتحدّى الجمود والظرف الراهن وأن تطالب بالتغيير عن طريق الإصلاح السياسي والمؤسساتي، فضلاً عن ممارسة الضغط في سبيل تحقيق الملاحقات الجزائيّة. ومن شأن هكذا مبادرات أن تلقى الدعم الكافي من قبل الفعاليّات الدوليّة لمواكبتها وإنجاحها.

للمحكمة أهميّة قصوى بالنسبة إلى البوسنة والهرسك باعتبارها السلطة الرسمية الوحيدة التي تفصل في الحقيقة والذنب... إلاّ أن الإشكالية الأساسية تتمثل برفض السياسيين للقرارات الصادرة عنها. فما العمل؟ نخطو خطوةً إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء نظراً لغياب تأييد السياسيين".

التكامل: بين المخاطر والفرص

أبرز المخاطر التي تهدّد مبدأ التكامل يكمن من خلال فرض صيغ نموذجية لآليات العدالة الانتقاليّة يُجرِّد عملية إحياء الذاكرة من جوهرها. في المقابل، باستطاعة مبادرات إحياء الذاكرة أن تُصبح وبسهولة بديلاً عن آليّات أخرى أو وسيطاً لها. ويفترض البحث في مبدأ التكامل الوقوف عند الدور الذي أدّته الذاكرة وعمليّة إحياء الذاكرة في سياق التعاطي مع أعمال العنف. فممّا لا شكّ فيه أنّ فهم السياق وضمان المشاركة الحقيقيّة يساهما في تخفيف عواقب هذه الأخيرة بقدر ما يُساعد التنسيق بين الفعاليّات المشاركة في تصويب كيفية مقاربة عمليّات العنف.

على الجهات المانحة وواضعي السياسات الدوليّة تفادي التكرار في العمل والحرص على مواكبة ودعم المبادرات التي سبق وأخذت مجراها في سياق معين. ولهذه الغاية، من المجدي إجراء مسح للبرامج القائمة والعمل على التنسيق بين النشاطات والأدوار وتكاملها. على سبيل المثال، في الحالة التي تتضمن فيها مبادرات إحياء الذاكرة الدعوة إلى تحقيق العدالة الجنائيّة، يفترض ذلك قيام نظام قانوني متين يستجيب لهذه الدعوات ويلبّيها. هنا أيضاً تُناط بالفعاليّات الدوليّة أدوارٌ مهمة. بموازاة ذلك، لا بدّ من التنسيق بين مختلف المبادرات الهادفة إلى التعاطي مع أعمال العنف، وتفعيل مبدأ التحوّل باتجاه ردم الهوّة الأيديولوجيّة والعمليّة بين متطلبات حقوق الإنسان وعمل منظمات التنمية.

دراسة حالة: ECCC في كمبوديا
بعد إنشاء ECCC في العام 2006، تنامت مبادرات إحياء الذاكرة في كمبوديا. ومنح تأسيسها زخماً جديداً لا بل فرصة للكمبوديين لكي يغوصوا في تاريخهم وذكرياتهم التي بقيت مكتومة وخاليةً من أي تفكيرٍ نقدي.

دراسة حالة: حالات انعدام المساواة في إفريقيا الجنوبيّة
في غياب جهود واسعة النطاق لمعالجة حالات انعدام المساواة المستمرّة كمخلّفات الفصل العنصري أو العناصر التي تستمر في إدامة حالات الإفلات من العقاب بعد لجنة الحقيقة والمصالحة، اختصرت مساهمة العديد من مبادرات إحياء الذاكرة.

نتيجة البحث: تفادي الخمول
لعلّ أبرز مبادرات إحياء الذاكرة وأكثرها فعاليّة لناحية المساهمة بصورة بنّاءة في معالجة مشاكل العنف والإفلات من العقاب هي تلك المبادرات الديناميكيّة والمتطوّرة والتي تبقى دوماً ذات صلة وتجمع بين الماضي والحاضر. وتعتبر النصب واللوحات التذكاريّة التقليديّة مهمة لتخليد الذكرى، ولكن تحقيقاً لأهداف مبادرات الذاكرة التحويليّة يجب على مبادرات إحياء الذاكرة أن تتفادى الوقوع في الثبات. وفي الدول التي خرجت من العنف، غالباً ما ذوت جهود إحياء الذاكرة الثابتة أو أصبحت رمز الصعوبات السائدة سيّما وأنّ المبادرات قاصرة عن التوسّع مع تغيّر السياق.

سير العمليّة: إن عملية إحياء الذاكرة هي عملية طويلة الأمد تقوم على المشاركة وتتطلب التزام الجهات الفاعلة بشكل مستدام وانخراط الأجيال الشابة على وجه الخصوص من خلال حوار الأجيال. ويشكّل اختيار التوقيت المناسب وترتيب الأولويات عاملين أساسيين في عملية إحياء الذاكرة.

مفهوم الذاكرة بطبيعته مرن، يتطور ويتبدّل مع الوقت. ومع أنّ جذور الذاكرة تعود إلى فترة سابقة، إلا أنّها تُعرِّف الحاضر وترسم معالم المستقبل. لها طابع فردي وجماعي في آن واحد وتعطي معنى للماضي. وغالباً ما يطرأ في سياق عملية بناء الذاكرة مزجاً بين الوقائع الموضوعيّة والتفسيرات أو التأويلات الشخصية يمكن أن تؤدّي في بعض الحالات إلى النسيان أو التناسي، أو حتى التعتيم على بعض الحقائق فيما يتم تعظيم أخرى وتمجيدها[3]. وفيما تشكّل الذاكرة عنصراً جوهرياً لجهة تحديد الهوية الفرديّة كما الجماعيّة، فهي تحكم تفاعلنا مع الغير وترسم إطار تعاطينا مع الماضي. بدءاً من تنوّع "الذاكرات الإثنيّة" في البوسنة والهرسك وفي بوروندي مروراً بقمع الذاكرة في كمبوديا ووصولاً إلى مركزيّة ذكريات الظلم في إفريقيا الجنوبيّة وذاكرة الصمت في غواتيمالا، تبقى الذاكرة موضوعاً إشكالياً لا مفرّ من معالجته. وعليه، يجب الاعتراف بأنّ عنلية إحياء الذاكرة هي عمليّة طويلة الأمد تتغيّر وتتطور مع الوقت.

توفّر زيادة المساحة الممنوحة لمبادرات إحياء الذاكرة، أكثر ديمقراطية وتشاركية، في سياق إنتاج التاريخ مداخلاً جديدة ومبتكرة تكون بمتناول واضعي السياسات والمهنيين. وحين تصطدم مجموعات متناقضة بحائط مسدود، تغلب ماهية وضرورة إشراك المواطنين في إنتاج الذاكرة مقابل الميل إلى فرض ذاكرة معينة تحت حجّة اعتبار هذه الأخير غاية بحدّ ذاتها. كما يقتضي إدراك مدى مساهمة مبادرات إحياء الذاكرة في عملية ومسار الحوار. ومن شأن الذاكرة في هذا المجال أن تشكّل نقطة انطلاق وقاعدة للتشاور تُعالج من خلالها الانقسامات الإثنيّة والسياسيّة والإقليميّة وغيرها. وفي الحالات تُقمع فيها الذاكرة أو يحظر على الضحيّة المطالبة بحقّها، تُشكّل مبادرات إحياء الذاكرة أداةً مهمّة على أصعدة مختلفة. فمن شأن هذه المبادرات أن توحّد بين المواطنين على أساس تجاربهم المتشابهة في مواجهة أعمال العنف، فتتكوّن نتيجة ذلك أسرة من الضحايا أو الناجين ويُصبح هؤلاء أداةً للمطالبة بالحقوق.

بمعزل عن الدور التذكاري التي تؤديه النصب، يبرز تبايناً بين جمودها وديناميكيّة عمليات إحياء الذاكرة التي غايتها المساهمة في مسار التحوّل. وفي حال أُطلقت هذه الأخيرة دون إقرانها ببرنامج أو بخطوات فاعلة تدعو إلى التعاطي مع الماضي، أضحت مجرد ذكريات جامدة مرتبطة بلحظةٍ معينة. في المقابل، يمكن لفعل تشييد النصب خارج سياق عملية إحياء الذاكرة أن يفقد معناه ومضمونه مع مرور الوقت.

"من أبرز سمات النصب التذكاريّة أنّها لا تلفت الانتباه؛ لا شيء في العالم يضاهي خفيتها"
روبيرت موسيل

مشاركة مستدامة وطويلة الأمد

ومن هذا المنطلق، تضمن مبادرات إحياء الذاكرة مشاركة مستدامة طويلة الأمد. والأمر نفسه ينطبق باتجاه توفير الموارد والرصيد الاجتماعي والزخم بين الأجيال طوال مسار المبادرة وبالتالي ضمان تواصل بين الماضي والحاضر. وفي حال تعذّر توفير هذه المعطيات على المدى البعيد، يمكن اللجوء إلى إشراك المنظمات المحليّة أو فعاليّات أخرى قادرة على تفعيل وصون المشاركة؛ أمّا إذا أخفقت هذه الأخيرة بتحقيق الغاية المرجوّة، باتت فرص المشاركة ضئيلة وشبه معدومة. وعليه، يقتضي اتخاذ القرارات بشأن مبادرات إحياء الذاكرة على أساس رؤيا بعيدة الأمد وعدم التقيّد بإطار زمني محدد مسبقاً ومعتمد عادةً في سياقات العدالة الانتقاليّة وجهود التعاطي مع الماضي.

محصّلة البحث: توقيت الذاكرة عمليّة متطوّرة وليست نهايةً
يعتبر التوقيت شاناً مهماً في أي مبادرة إحياء الذاكرة. وهو يُشير إلى التسلسل المرحلي وإلى اللحظة الأفضل لعمليّة إحياء الذاكرة من دون أن يُغفل طبيعة إحياء الذاكرة التحوّلية التي لا يُمكن فرضها أو اعتبارها واجباً. وتكمن قيمة إحياء الذاكرة بعد أعمال العنف في معاينة المبادرات على أنّها عمليّات تغيّر بدل أن تكون عمليّة تقتصر على جمع ذكريات رهيبة.

محصّلة البحث: الذاكرة قاعدة للحوار
في كمبوديا، استخدمت المبادرات على مستوى المجتمع المحلّي الذاكرة على أنّها قاعدة للحوار ولنبش فصول الماضي التي بقيت قيد الكتمان. وعلى خطٍ موازٍ، استخدمت مبادرات في غواتيمالا وإفريقيا الجنوبيّة نهجاً تشاركيا من أجل تشجيع الأفراد والحدّ من العقبات الاجتماعيّة أمام التحدث عن الماضي الذي يُعشش في كلّ من هذه الظروف. كما أظهر الحوار بين الأجيال وجود منفعة من أن تلقى معاناة الناجين في كمبوديا الاعتراف فتكون ذات منفعة للجيل الجديد الذي لم يفقه يوماً أعمال العنف في الماضي.

وبالرغم من تعارضها في الظاهر مع مفهوم عمليّة إحياء الذاكرة التقليدي، يقتضي تركيز جهود المشاركة على كيفية بناء الذاكرة ومدى وقعها على القدرات المحلية ومساهمتها في التواصل فيما بين الأجيال، بدلاً من التركيز حصراً على نتائج ملموسة قابلة للقياس.

وعليه، يؤدي تخصيص الموارد ومشاركة الفعاليّات المحليّة دوراً حاسماً في اتخاذ القرارات المتصلة بعمليّة إحياء الذاكرة. ومن الأساسي ابتكار الوسائل الملائمة تيسّر عمليّات التحوّل وتتسم بالاستدامة. ويجب أن تُشرك العمليّة الأجيال التي لم تختبر العنف بصورة مباشرة والإدراك بأنّ انخراطها في عمليّة إحياء الذاكرة سيتميّز عن الضحايا والناجين. فاستبعاد الشباب سوف يحدّ حتماً من جدوى المبادرة وقدرتها على تحقيق التحوّل المرجو، بينما في المقابل يساهم إشراكهم في تكريس ثقافة احترام حقوق الإنسان ورفض العنف وعزل الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال العنف في الماضي.

وكلّ عملية إحياء الذاكرة معرضة لخطر استغلالها بالتواطؤ غير المتعمد مع الفعاليّات الخارجيّة. ومنذ أولى اللحظات التأسيسيّة لدولة أو لمجتمع خارج من النزاع، تكون المرحلة الانتقاليّة والشحن السياسي التي يرافقها مقدمة لروايات وطنيّة جديدة. وفيما تُعزّز هذه الروايات مفاهيم الدمج وحقوق الإنسان والديمقراطيّة، يُمكن أن يتم تسخيرها لتغليب جانب واحدٍ من الرواية. وحين يُجيرّ الانتصار العسكري أو غيره من أشكال وقف أعمال لمصلحة مجموعةً محددة ويوليها السلطة، وحيث يكون المشهد السياسي في فترة ما بعد النزاع خاضعاً لهيمنة قوى اثنيّة أو سياسات فئويّة بالرغم من توقيع اتفاقيّة سلام، يتفاقم خطر مصادرة القوى السياسية من قبل جناة الماضي. وعليه، تغلب المصالح الشخصية وتتأثر الإرادة في قيام عمليّة إحياء الذاكرة تدعم التحوّل السياسي.

خلال المحطات الانتقاليّة ما بعد العنف، تكون الطبقة السياسيّة بشكل خاص المستفيدة من الصمت. بالتالي، يصبح للأنظمة الجديدة قدرة أكبر على طمس بعض الذكريات من الماضي وتعطيل مبادرات إحياء الذاكرة، بل أخطر من ذلك تغيير إطارها ومضمونها. وباستطاعة المبادرات المحليّة والفاعلة التصدّي لسوء استخدام الذاكرة خلال هذه المراحل الانتقاليّة.

واستناداً إلى نتائج الدراسات، يُشكّل التسلسل المرحلي عاملاً حاسماً آخر في عمليّة إحياء الذاكرة. فالأخيرة ليست سوى جزءاً من مسار تحوّلي يأتي بعد توقّف أعمال العنف يفترض في لحظة ما تجاوز مبادرات إحياء الذاكرة والعبور إلى مرحلة لاحقة. ويستتبع ذلك احتمال يقضي بعدم ملاءمة السياق أو التوقيت لإطلاق المبادرة؛ بمعنى آخر للوقائع المندرجة من سياق معين اعتبارات أولى عن غيرها.

تعدّد الروايات: يستحيل وجود حقيقة واحدة بعد العنف؛ لذا يقتضي اعتبار تعدّدية الخطابات واختلاف المفاهيم وقيمة الحوار الاجتماعي واحترامها والتكيف معها، مع العلم بأن هذا الأمر لا يؤدّي حتماً إلى المصالحة أو تخلّي المجتمعات المتضررة عن مطالبها بتحقيق العدالة التقليدية.

لا وجود لحقيقة مطلقة لاسيّما بعد أعمال العنف. فكثيرة هي الحقائق والخطابات التي تُحدّد معالم مجتمعات ما بعد النزاع. ويجب عدم إغفال هذه الحقيقة في سياق عمليّات اتخاذ القرارات وجهود المشاركة في عمليّة إحياء الذاكرة على أساس أن تعددية وتنوّع التجارب الناتجة عن نزاع عنيف تفترض حتماً اختلاف الحقائق شأن ذكريات الماضي وبشأن ما حصل وسبب حصوله.

دراسة حالة: الشباب في موستار، البوسنة والهرسك

تُبيّن مبادرتان مهمّتان في قرية موستار في البوسنة والهرسك أهميّة العمليّة وديناميكيّة المشاركة في الذاكرة. فلم يُحقق نصب بروس لي الذي شُيِّد لتذكير الشباب من مختلف الانتماءات الإثنيّة بمصالحهم المشتركة الغاية المنشودة لا بل أصبح هدفاً للرسوم وأعمال التخريب. وعلى نقيض من ذلك، تبرهن مبادرات تستخدم وسائل مبتكرة تقضي بجمع شباب من مختلف الخلفيّات الإثنيّة معاً لتشارك الخبرات عن وجود مؤشرات تقدم في ردم الهوّة الإثنيّة. تستخدم في هذا الصدد ذكريات الماضي والذكريات المنتقلة من جيلٍ إلى آخر لتُشكّل قاعدةً للحوار.

دراسة حالة: بوروندي :

لا شكّ في أنّ النصب التي تُشيّد على صعيد الدول والتي تمثّل محاولة فرض حقائق ثابتة وذكريات مطلقة تستبعد إمكانيّة الحوار أو إعادة صياغة هذه الحقائق. وعليه، تستبعد عمليّة إحياء الذاكرة ذكريات مجتمعات أخرى أو روايات مضادة.

خلاصة البحث: ثقافات الصمت

تتمتع ثقافات الصمت التي تُديم حالات الإفلات نن العقاب في المجتمعات الخارجة من العنف بسمات عديدة لأسباب تُعزا إلى الوضع الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والمشهد القانوني الذي يسود بعد أعمال العنف. ومن أكثر السمات شيوعاً الحقائق المكتومة والمحافظة على هويّات النزاع والميل إلى السلبيّة وهرميّات الانتماء إلى فئة الضحيّة وتركيبة المجتمعات بعد العنف والخوف والمناخ الاجتماعي ومؤسسات ما بعد النزاع والصمت الذي يمأسسه القانون. وحيث يُمكن للصمت أن يكون مدماكاً فهو لا يقتصر على الحالات التي يغيب عنها التواصل. فالصمت بذاته فعل تواصل. في بعض الظروف ينتج الصمت عن "فوضى" الخطاب حيث لا يلد الصمت عن كمّ الأفواه بل عن جعجعة صرخات تدوّي فلا يسمعها أحد.

وعليه، يستند مبدأ تعدّد الروايات إلى حقيقتين أساسيّتين، الأول الاعتراف بأنّه أمر بنّاء والثاني إدراك ماهيته لجهة الكشف عن الروايات المدفونة والأدوار التي لعبتها مختلف الأطراف. في إفريقيا الجنوبيّة مثلاً، أسهمت جهود تضمين روايات الشباب الذين أصبحوا (مكرهين في بعض الأحيان) من الجناة في الكشف عن حقيقة الفصل العنصري وتفسير ما حصل في الماضي. كما يجب التشجيع على توفير بيئة مؤاتية تكشف عن الحقائق لتبديد مخاوف الشباب من أن يتم إقصاؤهم عن المبادرات الراهنة. ويسري الأمر نفسه بالنسبة للحقائق التي غالباً ما تكون مربكة ومحرجة، كما هو حال حقيقة انخراط المجتمع المدني في أعمال العنف الماضية.

"في غواتيمالا ننظر إلى الضحايا وإلى العسكر الديكتاتوريين بينما أغفلنا فئة آخر النخبة الاقتصاديّة التي استغلت الجيش لترسيخ سلطتها. ولا تُشكّل هذه الرواية جزءاً من الخطاب الحالي. نحن بحاجةٍ لأن نعرف المزيد عنهم. يُلاحظ أنّ تأثير السياق الدولي ودور الحكومة الأمريكيّة قد سقطا أيضاً من الاعتبار في حين يجب الحديث عنهما صراحةً وعلناً".

وحيث أنّ الذاكرة عادةً ما تكون إقصائيّةً، يكمن التحدي في كيفية تسهيل عملية سرد الحقائق بعد العنف في ظلّ تعدّد الروايات. يجب أن يكون سرد الحقيقة شموليّاً ويُقيم توازناً بين الروايات التي تكون في الأساس شديدة التناقض. وعلى هذا المستوى، باستطاعة مبادرة إحياء الذاكرة أن تنشئ مساحةً للتفاوض بشأن روايات مختلفة بهدف التوصّل إلى تاريخٍ مشترك. ويؤدّي الظرف والتوقيت في هذا الصدد دوراً مهماً علماً أن مضي الوقت على أعمال العنف قد يُفسح المجال أمام حلّ وسطي.

دراسة حالة: إفريقيا الجنوبيّة
لعلّ الزخم الذي جاءت به لجنة الحقيقة والمصالحة لناحية تصنيف الأشخاص كضحايا أو جناة أو متفرّجين قد حادت عن الحاجة الملحّة إلى فهم أسباب العنف الجذريّة. ومن خلال الاستماع إلى شهادات "الجناة" و"الضحايا" استحدثت اللجنة لغةً مشخصنةً في مجالي ارتكاب الجرائم والنضال محوّلة التركيز من الهيكليّات والظروف الاجتماعيّة التي سهّلت الفصل العنصري. فكانت النتيجة إهمال نظام القمع الباطني.

توحيد اللغة

يفترض التسليم بمبدأ تعدّد الروايات امتناع عمليّة إحياء الذاكرة عن الإقدام على أي محاولةٍ لتوحيد اللغة. وكما أشرنا أعلاه، بات من المعلوم أنّ الحدّة في رغبة تملّك الذاكرة تتزايد خلال فترة إعادة بناء الدولة الخارجة من نفق العنف. ولعلّ التشجيع على العمليّات المحليّة يُمكن أن يكون سبيلاً إلى لفت الانتباه إلى أهميّة الروايات المتعددة لاسيّما بما أنّ الروايات المفروضة رسمياً سوف تسعى لا محال إلى كتم الخطاب. وحيث يُشكّل الظرف الاجتماعي والسياسي خطراً على هذه المبادرات، يجب أن تكون المشاركة الخارجيّة واضحةً وصريحة بشأن ماهية ومدى دعمها. كذلك، حين تشتدّ هذه المخاطر، تضحى الحاجة إلى المشاركة أعظم.

خلاصة البحث: التبسيط
يُمكن أن يؤدي اختصار النزاع العنيف بهويّات مفروضة لنموذج الهويّة والضحيّة والجاني أو روايات الماضي غير التاريخيّة إلى ديناميكيّات تدميريّة في عمليّة إحياء الذاكرة.

وفي أي ظرفٍ من الظروف، يجب التشجيع على الروايات التي تختلف عن تلك التي يروّج لها على المستوى الرسمي. وبمعزل عمّا إذا كانت الروايات المروّج لها بنّاءةً أم غير بنّاءة، فغالباً ما ستكون الحقائق وذكريات العنف على مستويات المجتمع الأخرى مختلفة. أمّا الاكتفاء بدعم العمليّات الرسمية فمن شأنه بتر بعض الروايات التي تُصبح عندئذٍ تجسيداً وتنميطاً للماضي. ولا يعني ذلك أنّ الروايات الرسمية هي أقلّ قيمةً أو يجب استبعادها لأنها تخدم غايات سياسيّةً. فطالما أنّ الذاكرة لا تُشجّع على خطاب الكراهية أو تحفّز على ارتكاب العنف، فهي تكتسب قيمةً محتملةً. فضلاً عن أنها تُشير إلى أهميّة التعددية وإلى ضرورة أن تُراعي عمليّة اتخاذ القرارات الأفعال المتعلقة بإحياء الذاكرة والتي سبق أن تحققت، كونها تساهم في الكشف عن روايات على أصعدةٍ مختلفة.

يجب على عمليّة إحياء الذاكرة أن تتصدى لمحاولات تبسيط الماضي المبالغ فيها. ففي حين يكون التبسيط ضروريّاً في مرحلة الانتقال الأولى، فهو يُفضي عادةً إلى روايات منمقة تختصر تجربة العنف ببعض التفاصيل. يُلحق هذا الأمر بذاته دماراً بالمجتمعات التي تحاول الخروج من نفق العنف فيؤدّي في بعض الأحيان إلى تبرير أعمال العنف الإضافيّة. ومع أنّ الفترة التي تلي أعمال العنف قد تقتضي الاعتراف بمعاناة الضحايا وبالتالي إحالة الجناة أمام القضاء، فالاكتفاء بتجريد هؤلاء من إنسانيّتهم يفوّت فرصة تاريخية من شأنها المساهمة في تفادي التكرار. ويؤدّي اعتماد مبادرات إحياء الذاكرة مفهوماً معمقاً وسليماً "للجناة" وبدلاً من اعتبارهم مجموعة واحدة، فضلاً عن الحرص على فهم نظام القمع الذي يشكّل قوام أعمال العنف، إلى التعاطي مع الماضي من منظورٍ أكثر فاعليّةً.

"تكون النصب التاريخيّة مفيدةً حين تولّد مساحةً للاكتشاف وتبادل وتكامل الروايات وتفتح المجال للحوار. أمّا النصب الأخرى فتُشيَّد فقط لتسجيل الموقف"

وبالرغم من فعالية الروايات المتعددة ووجوب التشجيع عليها، لا تُنكر أهميّة المصالحة ولا يُنتقص من أحقية المطالب الملّحة. ويجب أن يكون هذا التمييز واضحاً. فالروايات المتعددة والاعتراف المتبادل بالمعاناة لا يُشكّل تبريراً للجرائم المرتكبة؛ وفي الاتجاه نفسه، توفير مساحة للخطاب المتعدد لا يعني بتاتاً السعي إلى المصالحة بين الروايات أو المجموعات. فالغاية من تعدّد الروايات تتمثل بفهم الماضي والحاضر وبإدراج أعمال العنف الشائعة المرتكبة في سياقها التاريخي.

الشباب: يقتضي خلال عملية إحياء الذاكرة إعطاء الأولوية لإشراك الشباب بشكل فاعل باعتبار أنّ هؤلاء هم نواة لعملية تغيير حقيقية، وأنّ انخراطهم في هذا السياق من شأنه تفادي تكرار العنف ويساهم في عملية تكريم ذكرى الناجين، لاسيما أنّهم غالبًا ما يُتركون على هامش مبادرات إحياء الذاكرة بسبب التركيز على الأطراف التي شاركت مباشرة في النزاع.

يُسجَّل توافق عام مفاده أن مشاركة الشباب في أي برنامج، مهما كانت طبيعته وأهدافه وماهية السياسات العامة التي يسعى تحقيقها، من شأنه ضمان استدامته. ولا تشكّل العدالة الانتقاليّة استثناءً على ذلك لاسيّما بالنظر إلى الدور المفترض أن يؤدّيه الشباب لتفادي تكرار أعمال العنف.

ولكنّ التعاطي مع الماضي العنيف ومعالجة حالات الإفلات من العقاب لم يُدرجا بعد بالكامل ضمن مفهوم هذه المشاركة. وغالباً ما ركّزت عمليّة إحياء الذاكرة حصراً على الجيل الذين عان مباشرة من أعمال العنف، أمرٌ أدّى إلى تهميش الشباب نسبيّاً. وفي الدول التي وقع فيها عنف دوري أو التي ورث فيها الشباب الصمت وثقافة الإفلات من العقاب، تبقى المشاركة أساسيّةً لتذليل هذه الأخيرة.

يُلاحظ من خلال تناقل الذكريّات عبر الأجيال أنّ الشباب يعيد إنتاج الهوية على أساس أيديولوجيات الأجيال الماضية. وفي عدد من الحالات، يولّد ذلك ذكريات جماعيّة تنتقل من جيلٍ إلى جيل وتُشكّل قاعدة لتفسير الحاضر، لا بل قاعدة للترويج لمزيدٍ من العنف. وفي ظروفٍ أخرى، يدفع الصمت المتوارث بين الأجيال بالشباب إلى البحث عن مصادر بديلة لتفسير الماضي الذي لا يخلو من المصاعب. وقد يؤدّي عدم الاكتمال أو الانحياز على صعيد التعليم وكتابة التاريخ إلى عواقب وخيمة يعاني منها الشباب والمجتمع على حدّ سواء.

دراسة حالة: الشباب في البوسنة والهرسك

وُصفت ممارسات إحياء الذاكرة في البوسنة والهرسك على أنّها "خطيرة وغير مستدامة" في تقرير البحث الوطني. وحيث يعتمد الشباب على الآخرين لكونهم لم يختبروا الحرب بنفسهم تراهم يتلقفون خطاباً إثنياً سياسيّاً بشأن الماضي الذي أصبح جزءاً من التجاذبات بين المجموعات الإثنيّة التي تعيش في البلاد. وعليه، يُربّى الشباب من أجل إدامة الهويّات المشرذمة. نادراً ما تُركّز مبادرات إحياء الذاكرة على الشباب فيما ينخرط هؤلاء في نظام تربوي مشوب بمغالطات وغارق في ممارسة التعاطي مع الماضي غير المستدامة.

دراسة حالة: متحف تيوي سلينغ، كمبوديا

يُشكّل متحف تيوي سلينغ في كمبوديا مبادرة تذكّر تُديرها الدولة وقد شُيّد في موقع مركز تعذيب سابق لعناصر الخمير الحمر. خلصت الأبحاث إلى أنّ العديد من الأشخاص الذين يقومون بزيارة المتحف يخرجون منه غير فاهمين للماضي نتيجة النقص الشديد للمعلومات الذي كان ليسمح بفهمٍ أفضل لأعمال العنف المرتكبة. يُغادر العديد من الشباب المتحف في حالٍ من الضياع ويبحثون عن الشروحات في أماكن أخرى.

وعليه، يجب على عمليّة اتخاذ القرارات أن تُعزّز قدرة الفعاليّات المحليّة على إشراك الشباب في عملها. وبما أنهم أجيال المستقبل، يصب الحرص على إشراكهم في عمليّة إحياء الذاكرة تُعالج صراحة وعلناً ما حصل في الماضي في المصلحة العامة للمجتمعات الخارجة من النزاع. ويُمكن أن تُشكّل مبادرات إحياء الذاكرة مساحةً هامة للتعاطي مع الذكريات وتساهم في دحض محاولات التلاعب بالحقائق وتحدّ من آثارها السلبية. تُشجّع هذه المبادرات الشباب على طرح الأسئلة الملائمة بشأن الهويّات والأيديولوجيّات التي يرثونها. كما أنّ تشجيع الشباب على فهم أعمال العنف وأسبابها الجذريّة يمنحهم الفرصة لفهم حالات انعدام المساواة القائمة في الحاضر أو لرصد ديناميكيّات خطيرة تنتظرهم مستقبلاً ويُمكن أن تُفضي إلى تكرار أعمال العنف. عليه يجب أن تكون مبادرات إحياء الذاكرة حيّة وذات صلة لا بل جزءاً من حوارٍ أوسع نطاقاً بشأن الماضي والحاضر.

"موعد الشباب مع المستقبل"

يُشكّل التوقيت بطبيعة الحال عاملاً مهماً يجب الوقوف عنده. ولا شكّ في أنّ التشجيع على انخراط الشباب مباشرةً بعد توقّف أعمال العنف، أي مطالبة كلّ من الضحايا والناجين بالجبر والاعتراف بالعنف الذي تعرّضوا له، ليس السبيل الأفضل إلى ذلك. ومع مراعاة خصوصيّات السياق، يجب تصميم مبادرات إحياء الذاكرة بشكل تشجّع مشاركة الشباب دون تجاوز الآخرين. وفي حالات مثل كمبوديا على سبيل المثال حيث ارتكب الخمير الحمر أعمال عنفٍ قبل عقود من الزمن، تشهد الفئة الناجية تفاعلاً إيجابياً وفعالاً بين الشباب والمتقدمين في السن، حيث يشعر هؤلاء بمن يشاركهم في تكريم معاناتهم ويساهم في توسيع النقاش حول ماضٍ يبقى الجزء الأكبر منه مطموراً.

وعليه فمن المهم أن يُشارك الشباب في عمليّة إحياء الذاكرة من أجل ضمان الحقائق والتصدي لسياسة النسيان. وفي الاتجاه نفسه، تساهم مشاركتهم في عملية نقل القيم الاجتماعية وتفادي تكرار أعمال العنف وبالتالي يجعل منهم أداة للتغيير. ويُمكن أن يتحقق هذا من خلال مبادرات إحياء الذاكرة ديناميكيّة تُشرك الشباب بصورة فاعلة مقارنة مع المبادرات الجامدة التي تصبح عرضية وتسقط مع مرور الوقت. ويجب أن تحكم مشاركة الشباب في عمليّة إحياء الذاكرة اعتبارات تكون مناسبةً ومؤاتيةً للسياق الراهن.

التسييس: إن إحياء الذاكرة هو عملية سياسية في جوهرها يمكن من خلالها المطالبة بالحقوق المنتهكة والمساهمة في القضاء على ممارسات ترسّخ الإفلات من العقاب وتقوّض الحقوق الأساسية.

تقتضي المشاركة في عمليّة إحياء الذاكرة التوعية بشأن مسار العمليّة السياسيّة ومدى خطورة التلاعب الشديد بها. وليس من الضروري أن تكون عمليّة إحياء الذاكرة بحدّ ذاتها بذاتها بنّاءة لاسيّما على أثر من نفق العنف. فهناك مبادرات تسعى إلى تجسيد العنف والانشقاق لا بل أن تُديمهما في بعض الأحيان. ولكن على خلاف العدالة الجنائيّة، وعمليّة تلاوة الحقيقة الممأسسة وغيرها من طرق العدالة الانتقاليّة التي تدعو عادةً إلى الامتناع عن التسييس، يُمكن أن يكون مفعول هذا الأخير في مبادرات إحياء الذاكرة بناءاً في المجتمعات التي عانت من عنفٍ شديد.

وعليه يجب التمييز بين المفاعيل السلبية والإيجابية التي تولدها عمليّة إحياء الذاكرة بحسب طبيعة المجتمع والمعطيات المتوفرة. وفي ما يخصّ الأولى، نرى أنّ إحياء الذاكرة كأداةٍ سياسيّةٍ يُمكنه أن يقضي على تاريخٍ ويمأسس النسيان ويُشيع حالات عدم الثقة في الماضي.

دراسة حالة: مبادرات المجتمع المدني في كمبوديا

على نقيض المبادرات التي تقوم بها الدولة، يُبادر العديد من منظمات لمجتمع المدني في كمبوديا إلى استهداف الشباب. فبالإضافة إلى توفير فرصٍ أكثر تلقائيّةً للشباب بحيث يتعلّمون شؤون الماضي ويتعاطفون مع ضحايا العنف، تُفيد مؤشرات إيجابيّة بأنّ مشاركة الشباب الأصغر سنّاً قد عادت بالمنفعة على المجتمع ككل. اتضح بأنّ الشباب يتمتعون بقدرةٍ فريدةٍ من نوعها على تعبئة الآخرين في عمليّة إحياء الذاكرة بما في ذلك أندادهم وسائر أفراد المجتمع.

الشباب في مناهضة التكرار في الأرجنتين

أشرك بعض مبادرات إحياء الذاكرة في الأرجنتين الشباب في عمليّة إنتاج ذكريات بشأن العنف والمحافظة عليها من خلال نقل الوقائع بشأن الماضي ونقل القيم من جيلٍ إلى جيل واستخدام النظام التربوي كسبيلٍ إلى نقلها. تُنقل الوقائع بشأن أعمال العنف في الماضي من أجل الحيلولة دون النسيان فيما تُنقل القيم التي تستهدف الشباب كعنصر مضاعف مما يعكس التزاماً بالتحوّل في الماضي. أمّا اعتبار المدرسة مؤسسة ديمقراطيّة تسمح بتغييرات مؤسسيّة على المدى البعيد من خلال فعل إحياء الذاكرة فهو أمر قيد الترويج.

محصّلة البحث: مبادرات إحياء الذاكرة على مستوى الدولة والتسييس

إنّ مبادرات إحياء الذاكرة الوطنيّة على صعيد الدولة تقبل التسييس وغالباً ما تأتي بحقائق مهيمنة تُسلّط الضوء على الماضي من زاويةٍ واحدة. وحيث تتأجج هذه اللحظات في فترات الأزمات السياسيّة فهي تخدم مبادرات إحياء الذاكرة التي تدعم شرعيّة النخبة الجديدة في السلطة. ولقد ترافقت التغيرات السياسيّة المختلفة في بوروندي بمبادرات ذات صلة ولا شكّ في أنّ متحف تيوس سلينغ في كمبوديا كان يهدف إلى إفقاد النظام شرعيّته لمصلحة نظامٍ آخر وغالباً ما شكّل فضاء الذاكرة في إفريقيا الجنوبيّة مكاناً لنقل روايات المؤتمر الوطني الإفريقي ANC.

أمّا التنكر للحقيقة والتلاعب بها فهما أداتان مهمتان للخطاب السياسي الذي تنتهجه الأحزاب وتُشكّل الذاكرة قوتاً سياسيّاً يخدم الخطاب السياسي ويأتي في غالب الأحيان على حساب مجموعات أخرى. وحين تكون الهويّة السياسيّة على المحك مثل الانشقاقات الإثنيّة، تُسيء هذه الديناميكيّات إلى محاولات الخروج من العنف. وعادةً ما يتم التلاعب بالذاكرة الجماعيّة بعد ارتكاب أعمال العنف. ولا يجب إغفال أنّ رجال السياسة هم غالباً من يستفيد من الصمت لاسيّما في الحالات التي يُصبح فيها جناة الماضي جزءاً من النخبة السياسيّة. وغالباً ما يستخدم رجال السياسة مبادرات إحياء الذاكرة كسبيل إلى تعبئة الدعم السياسي. وحيث تُسجَّل مخاطر واضحة مترتبة عن هذه الديناميكيّات المدمّرة، وتغيب الإرادة السياسيّة لإحداث التغيير وترسّخ المصالح التي تُشكّل عقبة أمام التحوّل، يقتضي أن تمتنع المشاركة في عمليّة إحياء الذاكرة من توفير الدعم أو المال للمبادرات التي تقودها الدولة.

ولكن على صعيدٍ آخر، يجوز الإحاطة بتسييس عمليّة إحياء الذاكرة وذلك من خلال تعبئة النشاط السياسي والمطالبة بالحقيقة والعدالة والجبر. وهذا ما حصل بالفعل في العديد من الحالات التي أنتجت فيها مبادرات إحياء الذاكرة الزخم والتأثير الضروريين للملاحقات القضائيّة أو للمحافظة على الحقائق التاريخيّة والمدافعة عنها. ويُمكن أن تُشكّل مبادرات إحياء الذاكرة أدوات لدعم الانتفاضات السياسيّة التي يطلقها المواطنون من أجل إطاحة بالأنظمة التي تنتهك الحقوق الأساسيّة بصورة منهجية. وحيث يجب تفادي التسييس لدى المشاركة في معظم عمليّات العدالة الانتقاليّة ومعالجة حالات الإفلات من العقاب، على واضعي السياسات أن لا يخشوا النشاط السياسي أو الضغوطات الممارسة على الحكومات الوطنيّة باتجاه تحقيق التحوّل في النظام السياسي والاجتماعي والقانوني والمؤسساتي.

دراسة حالة: غواتيمالا

استخدمت عمليّة إحياء الذاكرة في غواتيمالا لأغراض سياسيّة في عددٍ من المبادرات. ولقد وُجّهت الانتقادات إلى سياسات الحكومة الرامية إلى تسخير إحياء الذاكرة أداةً للتعويض ولو رمزياً عن الضحايا لكونها محاولة لتفادي منح التعويض الحقيقي لهم. ولقد وجّهت الانتقادات لمبادرات أخرى لكونها تنشد أهدافاً سياسيّةً علنيّةً مثل إعلان العام 2011 سنة الذاكرة التاريخيّة التي تسبق موعد انعقاد الانتخابات الرئاسيّة المقبلة.

مصر: الدافع إلى الاستئصال

غداة أعمال العنف أو التغيير السياسي، قد تسعى أنظمة جديدة إلى استئصال ذكريات الماضي وتاريخه. تجري هذه العمليّة المسيّسة على قدمٍ وساقٍ في مصر حيث سجّل اندفاعٌ إلى محو ذكريات عهد مبارك وطيّ الصفحة. فعلى سبيل المثال تتم إعادة كتابة الكتب المدرسيّة وكتب التاريخ بهدف محو أي إشارة إيجابيّةٍ إلى حقبة مبارك بدلاً من إعادة تفسير هذه الحقبة تمهيداً لتحوّل بنّاء ولتكوين ذاكرة جماعيّة.

[1] McEvoy wrote of the " tendency of international lawyers to eulogize the glory and majesty of international law being " brought to" previously war-torn regions' .Mcevoy, K.(2007) "Beyond Legalism: Towards a Thicker Understanding of Transitional Justice", Journal of Law and Justice 34 (4):426

[2] المرجعSnyder, J. and Vinjamuri, L. (2003/2004) "Trials and Errors: Principle and Pragmatism in Strategies of International Justice" *International Security* 28(3): 33.

[3] المرجعLemarchand, R. (1999) "Coming to Terms with the Past: The Politics of Memory in Post-Genocide Rwanda(غير منشور)

صدر هذا الموجز بدعمٍ من:

إمبيونيتي ووتش Impunity Watch هي منظمة دوليّة لا تبتغي الربح مقّرها هولندا وهدفها المساءلة عن الفظائع المتركبة في الدول الخارجة من ماضٍ دامٍ. تُجري المنظمة بحوثاً دوريّةً ومستدامةً للنظر في الأسباب الجذريّة لحالات الإفلات من العقاب من خلال الإصغاء إلى أصوات المجتمعات المحليّة المتأثرة والخروج بنصيحةٍ سياسيّةٍ تمي إلى التشجيع على الحقيقة والعدالة والجبر وعدم تكرار أعمال العنف. ونحن نعمل عن كثبٍ مع منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز تأثيرها في عمليّة وضع السياسات ذات الصلة وتطبيقها. تدير المنظمة برامج قطريّة في غواتيمالا وبوروندي وبرنامج Perspectives الذي يقوم على دراسات مقارنة في العديد من الدول الخارجة من النزاعات للنظر في إشكاليات الإفلات من العقاب. صدر هذا الموجز في إطار مشروع المنظمة الخاص بمبادرة إحياء الذاكرة وضمن برنامج Perspectives الأوسع.

تواصلُوا معنا:

Impunity Watch

’t Goylaan 15
3525 AA Utrecht
The Netherlands
Tel: +31.302.720.313
Email: info@impunitywatch.org

www.impunitywatch.org

Impunity Watch 2013

impunity watch